

**القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية
في عالم ما بعد الحرب الباردة
2020-1991**

فاكر البشير أحمد أبو القاسم
باحث ماجستير العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية

المخلص

تستهدف الدراسة التعرف على تأثير القضايا البيئية على العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال ثلاث محاور؛ الأول إطار نظري مفاهيمي للقضايا البيئية، المحور الثاني أثر القضايا البيئية على العلاقات الدولية، والمحور الثالث يعرض القضايا البيئية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتوصلت الدراسة إلى أن القضايا البيئية من أبرز الموضوعات التي ظهرت على الساحة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي قضايا عالمية من الدرجة الأولى لا يمكن تدارك بعضها ومعالجتها إلا من خلال العلاقات الدولية لما لهذه القضايا من تأثير على كل سكان كوكب الأرض سواء كان مسبب أو غير مسبب لهذه المشكلات، وتعطي لنا جائحة كورونا درساً في أن القضايا والمشكلات البيئية ليست بالمستحيل أو المتعذر حلها في حال قام جميع البشر والدول بإعادة النظر في طرق الإنتاج والاستهلاك والتعامل مع البيئة الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: القضايا البيئية، العلاقات الدولية، الأمن البيئي، البصمة البيئية، اللاجئين البيئيون.

Abstract

The study aims to identify the impact of environmental issues on international relations in the post-Cold War world, through three axes; The first is a theoretical and conceptual framework for environmental issues, the second axis is the impact of environmental issues on international relations, and the third axis presents environmental issues in the light of the Corona pandemic (Covid-19), and the study concluded that environmental issues are among the most prominent topics that appeared on the international scene in the post- Cold war world, which are global issues of the first degree, some of them can only be remedied and addressed through international relations because of the impact of these issues on all the inhabitants of the planet, whether caused or not causing of these problems, the Corona pandemic gives us a lesson that environmental issues and problems are not impossible or It is impossible to solve if all people and countries reconsider the methods of production, consumption and dealing with the natural environment.

Keywords: Environmental Issues, International Relations, Environmental Security, Environmental Refugees

مقدمة

لم تكن المشكلات البيئية محور اهتمام في حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، حيث تركزت معظم القضايا على مسائل الأمن والصراعات بين الدول وسباقات التسلح وحشد القوة العسكرية والحد من انتشار الأسلحة النووية واستغلال الفضاء، وإن كانت هناك أصوات تدعو للنظر إلى البيئة والاهتمام بها وبمشكلاتها، إلا أنها كانت محدودة جداً، وطغت عليها صراعات القوة (إكيرسلي، 2016: 605)، ومع انتهاء الحرب الباردة 1991 وتفكك الاتحاد السوفيتي وظهور نسق عالمي جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (عبدالله، 2015: 64)، والتطور التكنولوجي واستخدام المفاعلات النووية وما صاحبه من آثار جانبية للدولة والدول المجاورة لها، وتصدير النفايات خارج الحدود، كذلك كثرة الإفراط في استخدام الطاقة منذ قيام الثورة الصناعية. أدرك العالم أن ثمة تغيرات مناخية على الكوكب الذي نعيش فيه، وإن كانت طبيعية في منظورها مثل: ارتفاع درجات الحرارة "الاحتباس الحراري"، الفيضانات، الأعاصير، تقلبات سقوط الأمطار، والأمطار الحمضية... إلخ، إلا أن هذه التقلبات الطبيعية أثبتت أن للبشر يداً في هذا الاختلال للتوازن البيئي، من خلال استنزافه للموارد الطبيعية، وسوء إدارتها، والإسراف في قطع الأشجار، وإزالة الغابات وحرقتها، وانتشار المراعي، والتلوث البيئي من مخلفات المصانع والنقل... إلخ (طراف، 2008: 24-26).

وجدير بالذكر أن المشكلات البيئية أصبحت تسير بوتيرة متسارعة تهدد حياة البشر على كوكب الأرض؛ مما نتج عنها الكثير من المشكلات مثل الجفاف والمجاعة والتصحر وسوء التغذية أو أزمة الغذاء والفقر والنزوح والهجرة، وإن كانت القضايا البيئية لا تعترف بحدود الدول، حيث هناك المشتركة العالمية مثل: الهواء والمحيطات والأنهار المشتركة بين الدول، هذه القضايا معقدة ومتداخلة وعواقبها تحصدتها كل الدول المسببة للتلوث وغير المسببة له، دول الشمال ودول الجنوب، الدول الغنية والفقيرة، إلا أن آثارها تكون قاسية على الدول الفقيرة (دول الجنوب) التي تفتقر للتكنولوجيا والموارد المالية لمواجهة هذه المشاكل البيئية، ولا تستطيع دولة لوحدها السيطرة أو مواجهة هذه المشاكل البيئية سواء كانت غنية أم فقيرة؛ لذلك دخلت الدول في مرحلة من التعاهدات والاتفاقيات البيئية الدولية؛ للحد من آثار المشاكل البيئية ومحاولة السيطرة أو الحد من سلبياتها بالتعاون مع المنظمات

العالمية والإقليمية، الحكومية وغير الحكومية، وتم عقد الكثير من المؤتمرات الدولية والإقليمية البيئية بشأنها.

تعتبر القارة الأفريقية من أكثر قارات العالم تضرراً من ظاهرة تغير المناخ والاحتباس الحراري، والتلوث البيئي الذي ثبت بأن الدول الصناعية الكبرى هي المسئول الأول عن إحداثها، فكل المشاكل المترتبة على التغيرات المناخية وقعت في هذه القارة التي لم تستطع مواجهتها؛ لضعف إمكانياتها وقدراتها في التعامل للحد من آثارها رغم كثرة مواردها الطبيعية، وأكثر المواقع المتأثرة كانت من نصيب شرق القارة (القرن الأفريقي) حيث الجفاف والمجاعة والفقر والتصحر وأزمة الغذاء وسوء التغذية، وإزالة الغابات وندرة الموارد وتلوث المياه والهجرة البيئية لسكانه... إلخ، هذا بالإضافة إلى نظرة الدول الصناعية المتقدمة لأفريقيا واعتبارها مقبرة لنفاياتهم النووية (أمين، 2001: 26).

بظهور جائحة كورونا (كوفيد-19) وانتشارها بشكل سريع في جميع أنحاء العالم، توقفت المصانع الكبرى ووسائل النقل البري والجوي، وتقييد حركة البشر على هذا الكوكب وإغلاق الحدود بين العديد من الدول استجابة للتدابير الاحترازية، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على بعض القضايا البيئية التي وجدت متنفساً عندما توقف أو قل النشاط البشري، كالتنام ثقب الأوزون ونظافة مياه البحار والمحيطات وتدني نسب تلوث الهواء (يوسف، 2020: 62-65).

المشكلة البحثية

تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في السؤال الرئيسي:

إلى أي مدى صارت القضايا والمشكلات البيئية تمثل عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية خلال عالم ما بعد الحرب الباردة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية للدراسة وهي:

- ما المقصود بقضايا البيئة؟ وما المفاهيم المرتبطة بها؟
- ما أثر القضايا البيئية الدولية على العلاقات الدولية؟
- ما تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على القضايا البيئية؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي ألا وهو: كيف تأثرت العلاقات الدولية بالقضايا البيئية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ والتعريف بالقضايا البيئية والمفاهيم المرتبطة بها، وبيان الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على القضايا البيئية.

أهمية البحث

1- الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العملية أو الأكاديمية لموضوع الدراسة في محاولة إثراء المكتبة العربية والدراسات الأفريقية العملية والفكرية في حقل العلاقات الدولية، والتدليل على تأثير القضايا البيئية على العلاقات الدولية، وظهورها كإحدى الموضوعات المستجدة على الساحة الدولية خلال عالم ما بعد الحرب الباردة، من خلال عرض الدراسة لأبرز القضايا البيئية وتداعياتها على العلاقات الدولية، وعرض للجانب الإيجابي لجائحة كورونا (كوفيد-19) وأثره على البيئة، والتدليل بأن القضايا والمشكلات البيئية يمكن تداركها في حال اتباع سياسة معينة صديقة للبيئة، كما تساهم هذه الدراسة -إلى جانب الدراسات والأبحاث الأخرى- في تقديم المادة العلمية التي يمكن الاستفادة منها من قبل الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتشجيع الباحثين خاصة في مجال العلاقات الدولية للمزيد من البحث والاهتمام بموضوع العلاقات البيئية الدولية.

2- الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية أو التطبيقية في التعرف على تأثير القضايا البيئية على العلاقات الدولية، وأبرز المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالقضايا والمشكلات البيئية، وذلك من أجل تقديم المساعدة والمعلومات التي قد تفيد صانعي القرار الأفريقي والعربي بشكل خاص، لتكوين استراتيجية لتنمية القارة الأفريقية بشكل مستدام، كونها أكثر قارات العالم تأثرًا بها، كما يمكن الاستفادة العملية من موضوع الدراسة في زيادة الوعي البيئي، وتحديد مسار التفاوض بشأن القضايا البيئية وإدراجها على قائمة الموضوعات ذات الأهمية على المستوى الدولي.

منهج البحث

يعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي، الذي يقوم على عملية دقيقة تهدف إلى جمع البيانات حول القضايا البيئية وملاحظة تأثيرها على العلاقات الدولية، وملاحظة تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على القضايا البيئية.

الإطار الزمني

تبدأ الفترة الزمنية للدراسة بانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وظهور نسق القطب الواحد، وذلك منذ إعلان انهيار الاتحاد السوفيتي رسمياً عام 1991، حيث أصبحت قضايا البيئة محل اهتمام عالمي وحتى عام 2020 حيث ظهور وانتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) في العالم.

الدراسات السابقة

1- باسل حسين زغير الغريبي (ديسمبر 2006). أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية، مجلة الساتل، العدد الأول، جامعة مصراتة، ليبيا.

تناولت الدراسة مواضيع البيئة ومشكلاتها وانتقال الاهتمام بها من الدوائر العلمية إلى نطاق اهتمام السياسة والاقتصاد، ويعود ذلك لتنامي الوعي العالمي بالتحديات البيئية، وظهور منظمات عالمية وأحزاب بيئية، وزيادة الاهتمام بموضوع البيئة ودخوله كأحد المتغيرات ذات الاهتمام العالمي واهتمام العلاقات الدولية بموضوعاتها التي لم تكن مطروقة من قبل، تضمنت الدراسة ماهية قضايا البيئة؛ حيث ركزت على الاحتباس الحراري، والتلوث، واستنزاف موارد البيئة، وعرضت ملامح الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وارتباطها بمفهوم التنمية المستدامة، كما عرضت الدراسة البيئة والرؤى المتضاربة في العلاقات ما بين الشمال والجنوب، والفجوة فيما بينهما التي لا تزال مستمرة رغم تعاونهما في دخولهما في مفاوضات ومؤتمرات عالمية بشأن القضايا البيئية، وخلصت الدراسة إلى أن قضايا البيئة تتداخل مع أطراف عدة وقضايا أخرى معقدة، متفاعلة مع مدركات صانعي القرار السياسي، وإن دول الشمال هي المسؤولة أولاً عن التدهور البيئي، وهذا لا يستثنى دول الجنوب من مسؤولياتها تجاه البيئة، والمسئولية تضامنية تكاملية من أجل التنمية المستدامة، اقتصرَت الدارسة على جزء من القضايا البيئية وإشارة مبسطة إلى بعض مؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية والبيئة.

2- Joana Castro Pereira (June 2015). *Environmental issues and international relations, a new global (dis) order- The role of international Relations in promoting a concerted international system*, Portugal, Lusiada University. SCIELO.

المقالة بعنوان القضايا البيئية والعلاقات الدولية، نظام عالمي جديد- دور العلاقات الدولية في تعزيز نظام دولي متضافر، تبدأ بتساؤل هل من الممكن التحدث عن ظهور نظام عالمي جديد قائم على التحديات التي تطرحها القضايا البيئية؟ يحلل الكاتب في هذه المقالة الأهمية المتزايدة للبيئة، والموارد الطبيعية على وجه الخصوص في العلاقات الدولية، ويهدف إلى التأثير الإيجابي المحتمل لتطوير الانضباط في التكامل مع دراسات التغير البيئي العالمي، وتتطلب من مقدمة بأن عالم اليوم أصبح أكثر تعقيداً، ولا توجد حكومة عالمية "نظام فوضوي" وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحكم العالم كما فعلت في التسعينيات، و أن هناك قوى جديدة على الساحة الدولية آخذة في الظهور، ومن الصعب تحديد علاقات القوة الحالية، يواجه المجتمع الدولي العديد من المشكلات العالمية، مثل تلك المتعلقة بالبيئة وما لم يتعاون لحلها فقد تصبح الفوضى أكبر بكثير مما رأيناه مؤخراً، ويرى أن العولمة سيف ذو حدين، وأن علاقات الدول متشابكة وقائمة على الاعتماد المتبادل، وأن القضايا البيئية تلعب دوراً مهماً حيث تحتوي على ميزات تعزز بداية الصراع، ولكنها في الوقت نفسه تتطلب التعاون والتنسيق العالميين، تظهر البيئة في القرن الحادي والعشرين كقضية رئيسية في العلاقات الدولية، تطرق إلى البيئة كونها مسألة متعددة الأبعاد ومخاطر أمنية عالمية، التهديدات البيئية للأمن تشمل القضايا البيئية مجموعة من الموضوعات وهي الأمن والاقتصاد، وهما مجالان لهما أهمية كبرى للدولة، فالبيئة ترتبط بشكل عام والموارد الطبيعية بشكل خاص بالأمن، وهو أحد أكثر المفاهيم المثيرة للجدل في السياسة الدولية، فالبيئة مسؤولة عن مجموعة متنوعة من المشكلات والتحديات، ومع ذلك كونها قضية عالمية يمكن اعتبارها أداة لتعزيز التعاون وحلها عددًا من المشاكل الاجتماعية في جميع أنحاء العالم؛ وبالتالي الدفع بنظام دولي متضافر، وتحدثت المقالة عن الموارد الطبيعية في عالم العولمة والتنافس على الموارد بين الولايات المتحدة والصين، يميل التكامل الاقتصادي إلى تقليل احتمال التصديق على المعاهدات الدولية، بينما تزيد العولمة السياسية من هذا الاحتمال لذلك فإن البلدان المصدرة للطاقة بالكاد ستشارك في الإدارة العالمية للبيئة، يتعين على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده للتعاون وإدارة البيئة معاً، فالموارد الطبيعية سواء في الندرة أو الوفرة هي مصدر للصراع وفي

الوقت نفسه للتعاون، وي طرح الكاتب طريق التعاون: لماذا تنتمي القضايا البيئية العالمية إلى العلاقات الدولية، حيث إن قدرة العلاقات الدولية على الاستفادة من عدد كبير من البيانات والمعرفة من التخصصات الأخرى تجعلها المجال المناسب لدراسة المنظورات العالمية والدولية والوطنية والمجتمعية والفردية؛ بهدف كشف التعقيد وراء انعدام الأمن البيئي، ومنع الحروب في النظام الدولي وخلق نظام عالمي جديد قائم على التعاون المتعدد الأطراف يعزز الحاجة للحفاظ على البيئة المشتركة، استنتج الكاتب من المقال بأن العولمة تعمل بطرق غامضة، وأن التحديات البيئية جزء مهم من هذه الآثار الغامضة وغير المتوقعة للعولمة، كذلك يكشف عن مدى تأثير القضايا البيئية على عدد من المجالات المختلفة وكيف تشكل خطرًا أمنيًا عالميًا، بالإضافة إلى فرصة كبيرة للتقدم نحو التعاون العالمي، وأكد الكاتب أنه من المهم أن يركز باحثو العلاقات الدولية أكثر فأكثر على التحديات البيئية، بالنظر إلى أهميتها المتزايدة في النظام الدولي وجوهرها العالمي، فضلاً عن إمكاناتهم لتعزيز التعاون، لم يتم التعرض في هذه المقالة إلى ماهي القضايا البيئية وإنما اكتفي الكاتب بالإشارة إلى العبارة فقط وإلى الموارد الطبيعية ومنها النفط.

تقسيم الدراسة

واستناداً إلى هدف ومشكلة الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقضايا البيئية

المحور الثاني: أثر القضايا البيئية على العلاقات الدولية

المحور الثالث: القضايا البيئية في ظل جائحة كورونا (Covid-19)

وخاتمة تتضمن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات

المحور الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للقضايا البيئية

جاء الإدراك الواسع للإنسان والمجتمع الدولي حول القضايا البيئية متأخرًا بعض الشيء وذلك بعد أن تعرضت البيئة للتخريب الهائل الذي طال كل عناصرها ونظمها، وأصبح الإنسان في صراع مع البيئة من أجل رفايته وحياته، وبعد أن كان طرفًا ضعيفًا أصبح الآن قويًا معتمدًا على قدراته والتطور التكنولوجي والعلمي الذي وصل إليه، فقضايا البيئة لم تكن ذات أهمية بالغة للكثير فيما سبق،

ولم تشكل تهديداً كبيراً للبشرية ولكن مع تزايد أعداد البشر على كوكب الأرض وعبث الإنسان بمواردها واستنزافه لها، وعدم قدرة البيئة على مواكبة تجديدها لمواردها، برزت البيئة ك مجال مهم للدراسة والبحث والاهتمام، ولدراسة موضوع البحث يقدم هذا المحور إطار نظري ومفاهيمي لماهية البيئة والمقصود بالقضايا البيئية، وأهم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالبيئة، وعرض لمفهوم التنمية المستدامة، والتعريف بالعلاقات الدولية.

1- ماهية البيئة

للتعرف على البيئة وماهيتها نستعرض التعريف اللغوي، ومن ثم التعريف الاصطلاحي للبيئة.

1-1: التعريف اللغوي للبيئة

في اللغة العربية، يلاحظ أن معاجم اللغة تتفق على أن البيئة قد تعبر عن المكان أو المنزل الذي يعيش فيه الكائن الحي، وقد تعبر عن الحالة التي عليها ذلك الكائن (سلامة، 2009: 94)، يرجع الأصل اللغوي لكلمة البيئة إلى الجذر (بؤأ) والذي أخذ منه الفعل (باء)، وجاء في لسان العرب " مادة بؤأ، بؤأتك بيتاً: اتخذت لك بيتاً، وقيل تبؤأه: أصلحه وهياه، وتبؤأ: نزل (أقام) وأبأه منزلاً وبؤأه إياه وبؤأه له وبؤأه فيه بمعنى هياه وأنزله ومكن له فيه، والاسم البيئة، وتبؤأت منزلاً أي أنزلته، والبيئة والباءة والمبأة: المنزل، وتبؤأ فلان منزلاً أي أخذه، وبؤأته منزلاً أي جعلته ذا منزل" والبيئة قد تعني الحال فيقال إنه لحسن البيئة أي هيئة التبوء، وبأعت بيئة سوء أي بحالة سوء (الحمودني، 2013: 57)، وفي مختار الصحاح، بؤأ (تبؤأ) منزلاً نزله و(بؤأ) له منزلاً و(بؤأه) منزلاً هياه ومكن له فيه (مختار الصحاح، 2019: 68) وفي القرآن الكريم قال تعالى: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبؤأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون الجبال بيوتاً فذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين" (سورة الأعراف، الآية 74)، أي جعل الأرض منزلاً لكم.

وفي اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ "ENVIRONMENT" للدلالة على كل الشروط والظروف والمؤثرات المحيطة، والتي تؤثر على تطور حياة الكائن الحي أو مجموع الكائنات الحية، وكذلك تستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط أو المكان الذي يوجد فيه الكائن الحي، وفي نفس الوقت يؤثر في حياته (حمد، 2019: 18)، وفي قاموس لونغ مان (Longman Wordwise Dictionary) جاءت (Environment) بمعنى " البيئة: الأرض والمياه والهواء التي يعيش فيها البشر والحيوانات

والنباتات" وكذلك جاءت بمعنى "الأشخاص والأشياء المحيطة بك والتي تؤثر على حياتك" (Longman Wordwise Dictionary, 2007: 195)، وتعتبر "الإيكولوجيا" ECOLOGIA، الأصل اللاتيني لكلمة البيئة وجاءت الإيكولوجيا وهي كلمة مركبة من جزأين: الأول Oikos وتعني البيت أو المنزل، والثاني Logos ويعني العلم أي علم دراسة المنزل أو الوسط المعيشي أو المحيط البيئي (سلامة، 2009: 96).

وفي اللغة الفرنسية عُرفت البيئة "ENVIRONNEMT" بأنها "مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان ماء، هواء أو أرض، وكذلك الكائنات الحية الأخرى، المحيطة بالإنسان" (عبد اللطيف، رمضان، 2017: 15)، جاء بمعجم "لاروس" أن البيئة هي "مجموع العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تشكل إطار حياة الفرد" (سلامة، 2009: 95).

1-2: التعريف الاصطلاحي للبيئة

مصطلح البيئة أصبح يستخدم في كافة مجالات المعرفة، مما أكسبه مفاهيم متعددة بتعدد العلوم الإنسانية، ومصطلح يتم تداوله في معظم العلوم تقريباً فهو أصبح شائعاً يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينه وبين مستخدمه، فنقول بيئة زراعية، بيئة صناعية، بيئة صحية، بيئة ثقافية، بيئة سياسية... إلخ، مما يعني ارتباطه بالنشاطات البشرية (الشواري، 2012: 15)، حتى قيل عنها "البيئة عبارة عن كلمة لا تعني شيئاً لأنها تعني كل شيء" (الحمودني، 2013: 59)، ولقد وضعت العديد من التعاريف للبيئة ومن الصعوبة الاتفاق على تعريف جامع مانع للبيئة، ووفقاً لمؤتمر إستكهولم عرفها بأنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطاتهم" (كافي، 2013: 12).

ومع ازدياد الاهتمام بالبيئة وانتشار التلوث تزايدت التعريفات وتعددت المفاهيم المستخدمة لتعريف البيئة، فمنهم من عرفها بالقول "هي مجموع العوامل الطبيعية والبيولوجية، والعوامل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، التي تتجاوز في توازن، وتؤثر على الإنسان والكائنات الأخرى، بطريق مباشر أو غير مباشر" (سماح، 2020: 44-45)، وهناك من قال بأن البيئة "هي مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم به" (سلامة، 2009: 98).

عند تعريف مصطلح البيئة لا بد من أن نفرق بين علم البيئة (Ecology) وبين البيئة (Environment)، أما علم البيئة: فيقصد به دراسة العلاقات المتداخلة بين الكائنات الحية والوسط الذي تعيش فيه - ودراسة علاقات التأثير المتبادل بينهما-، وأما البيئة: فهي الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية (سعيد، 2015: 30).

هناك من عرفها من جانب المجال الحيوي والطبيعي وآخرين من جانب الاصطناعي ومحيط الإنسان، واخذ البعض بتعريف مكوناتها فقط ، وهناك من جمعها في تعريف واحد كالتعريف الذي يقول بأن " البيئة تشمل العنصر الطبيعي بجوانبه الفيزيكية والبيولوجية والعنصر الصناعي وبتفاعلهما ينتج الوسط الذي نعيش فيه على أي من صورته وأنماطه الخارجية والداخلية(اقتصادية- سياسية- طبيعية- مادية- نفسية- اجتماعية- ثقافية- تربية)، والتفاعل الناتج مع البيئة يساعد على فهم العلاقات المتبادلة من قيم واتجاهات ومهارات وخبرات وفكر وفلسفة يتكامل في إطارها نظام بيئي، تترايط عناصره بعضها ببعض"(امبابي، 1998: 65).

وبجانب التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم البيئة عرفت كذلك من جانب القانون البيئي: "أنه النظام القانوني المقرر لحماية البيئة والمحافظة على عناصرها، فهذا القانون يضع القواعد القانونية اللازمة لمنع الإضرار بالبيئة، أو معالجة نتائج ذلك الإضرار في حال وقوعه من خلال نصوص تُجرم الإضرار بالبيئة، وتحدد أحكام مسؤولية الملوث"(سعيد، 2015: 34) ، وأخذت الكثير من الدول من جانب الاهتمام بالبيئة في وضع التشريعات والقوانين الخاصة بالبيئة وأعطت لها تعريفات محددة، مثلاً في التشريع الليبي عرفها القانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة حيث نصت عليها المادة الأولى من الفصل الأول " البيئة: المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، ويشمل الهواء والماء والتربة والغذاء، سواء في أماكن السكن أو العمل أو مزاوله النشاط أو غيرها من الأماكن الأخرى"(القانون الليبي، 2003) وعُرفت في التشريع المصري، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 ، على أن البيئة " هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت"(الألفي، 2011: 133).

والبيئة عناصر ومكونات متداخلة مع بعضها فتوجد العناصر الحية مثل الإنسان والنبات والحيوان والبكتريا وغيرها، والعناصر غير الحية مثل الماء والهواء والتربة وكل ما تحتويه هذه العناصر من مكونات تتفاعل مع بعضها البعض.

2- القضايا البيئية

يقصد بالقضية أو المشكلة الدولية بمعناها الواسع، أي مسألة أو مجموعة مشكلات تحظى باهتمام النسق الدولي، باعتبارها قضايا معقدة ومتداخلة وتجسد علاقات التفاعل بين أطراف النسق الدولي، التي تعجز عن حل هذه القضايا بشكل منفرد (خشيم، 2004: 203)، وبصفة عامة تُعد المشكلة هي الانحراف عن المألوف، وموقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع والبيئة الاجتماعية ويستلزم تكثيف الجهود والبرامج والخطط لمواجهة العمل على المحافظة عليها ووقاية المجتمع منها (كرار، 2015: 179).

وتعرف المشكلة من المنظور البيئي بأنها حدوث خلل أو تدهور في عناصر النظام البيئي، وما يترتب على هذا الخلل من أضرار ومخاطر سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة تضر بمظاهر الحياة على كوكب الأرض، فالمشكلات البيئية هي تغير في المكونات البيئية سواء كان هذا التغير كيميائي أو فيزيائي، نوعي أو كمي يؤدي إلى حدوث خلل في التوازن البيئي (الزعيبي، 2019)، وهناك من عرف المشكلة البيئية بأنها "كل تغير كمي أو نوعي، يقع على أحد أو كل عناصر البيئة الطبيعية أو الاجتماعية أو الحيوية أو الثقافية، فينقصه أو يغير من خصائصه أو يخل بالتزانه بدرجة تؤثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة وفي مقدمتها الإنسان تأثيراً غير مرغوب فيه" (برهوم، 2012: 24).

إن القضايا والمشكلات البيئية ليست حديثة العهد، بل موجودة منذ القدم إلا أن تأثيرها على البيئة لم تكن ذات أضرار كبيرة وكانت البيئة قادرة آنذاك على تعديل نفسها، لأن عملية الهدم واستغلال الموارد الطبيعية كانت بسيطة، إلى أن استخدم الإنسان الآلة والتكنولوجيا والتقدم العلمي الأمر الذي كانت له عواقب وخيمة على البيئة وتفاقت مشكلاتها التي تهدد النظام البيئي وازدادت وتيرة سرعتها وأخذت تتعقد أكثر وأكثر (الحسن، 2019: 85).

أصبحت القضايا البيئية تهدد الجنس البشري وجميع الكائنات الحية وغير الحية والكرة الأرضية التي تحتضنه، ذلك أن المشكلات البيئية، كالتلوث البيئي، وضعف طبقة الأوزون، والأمطار

الحمضية، وندرة المياه، وقلة الموارد، قياسًا بالانفجار السكاني الضخم، أصبحت تشكل مشكلات بيئية ضخمة تنذر بكارثة عالمية (سعيد، 2015: 41)، وزاد النشاط البشري من تفاقم القضايا البيئية، ورغم الأدلة على المشكلات البيئية مثل فقدان التنوع البيولوجي وتغيير غطاء الأرض الذي يمكن ملاحظته من خلال صور الأقمار الصناعية وسجلات تغير المناخ وزيادة التلوث بأنواعه المختلفة، ما زالت الأنشطة البشرية تواصل وتفاقم المشكلات البيئية، فسكان العالم يزداد ويزداد استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية (3: Harris.a,2004)، والجدول التالي رقم (1) يوضح أهم القضايا والمشكلات البيئية الدولية.

جدول رقم (1) أهم القضايا والمشكلات البيئية في العالم

التغير المناخي والاحتباس الحراري	استنفاد الأوزون
خسارة التنوع البيولوجي	التلوث البيئي
الجفاف	التصحّر
إزالة الغابات	ندرة المياه

3- المفاهيم المرتبطة بالبيئة

ظهرت العديد من المفاهيم الجديدة (أو توسيع لبعض المفاهيم القديمة) في المجال البيئي، ذات الصلة والمرتبطة بالبيئة ينبغي الإشارة إليها حتى نتمكن من معرفتها والمقصود بها في ثنايا هذا البحث ومن أهمها؛ النظام البيئي ومكوناته، ومفهوم الأمن البيئي في مواجهة التدهور البيئي، واللاجئون البيئيون، والبصمة البيئية أو ما يطلق البعض عليها البصمة الإيكولوجية.

3-1: النظام البيئي (Ecosystem)

النظام البيئي عبارة عن وحدة من المكونات الحية (نباتية وحيوانية) وغير الحية (مياه، تربة، تضاريس، مناخ..) وما تحتويه من عناصر تتفاعل مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية في علاقات تآثر وتأثير، وفي علاقة متوازنة مستمرة في أداء دورها في الحياة (سماح، 2020: 48)، ويتكون النظام البيئي من ثلاثة عناصر هي: عناصر الإنتاج (كالنباتات والأشجار)، عناصر الاستهلاك (كالحيوانات)، عناصر التحلل (كالبكتريا والفطريات)، تعيش هذه العناصر رغم اختلافها في نظام حركي متكامل كل عنصر من هذه العناصر يتأثر بالعناصر الأخرى، ويؤثر فيها وفق نظام مترن ديناميكي (سلامة، 2009: 103).

تتصف النظم البيئية غالبًا بالتعقيد، لأن حركة التفاعل بين الأحياء تشكل أنماطاً حياتية تتباين مكانياً وزمانياً، ولأن النظام البيئي الواحد يتكون من عدة حلقات مترابطة مع بعضها البعض بشكل وثيق ومتوازن، فإن فقدان أية حلقة من هذه الحلقات أو تدهورها لأسباب تتعلق بالتلوث أو تدمير موطنها، يقود حتماً إلى اختلال التوازن الطبيعي لها وتحدث مشكلات بيئية نتيجة لهذا الخلل في النظام (الحسن، 2019: 33-34)، أهم ما يميز البيئة الطبيعية التوازن البيئي القائم بين عناصرها المختلفة، فإذا أدت ظروف ما إلى إحداث خلل في أحد العناصر فإنه وبعد فترة قد تؤدي بعض الظروف الطبيعية الأخرى إلى تلافي آثار هذا التغيير، كاحتراق جزء من الغابات وعودتها إلى طبيعتها مرة أخرى بعد فترة من الزمن، فالإخلال بالتوازن البيئي⁽¹⁾ قد ينشأ نتيجة ظروف طبيعية أو غير طبيعية، الأنظمة البيئية المتوازنة توجد في كل مكان مثل البحيرات والغابات والبحار... فكل منها يعتبر بيئة منفصلة قائمة بذاتها وتتعايش مكوناتها معاً في توازن تام وفق نظام بيئي طبيعي (أرناؤوط، 2000: 22-23).

3-2: الأمن البيئي (Environmental Security)

كان مفهوم الأمن تقليدياً قاصراً على الأمن العسكري، واعتبر أن التحديات التي تواجه الدولة تأتي من استعمال العنف والقوة من خارجها أو قد يكون من الداخل عن طريق العنف والتمرد، ولكن مع التغيرات العالمية وازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول ازدادت التحديات المختلفة التي تواجه الدول والتي تمثل تهديداً لمصالحها القومية وتحديات بيئة أو تهديد بيئي لأمن الدولة وتدفق القضايا البيئية عبر الحدود الأمر الذي نتج عنه تصدير أزمات للدول المجاورة وتدفق مواد طبيعية غير مرغوبة من دولة إلى أخرى وتنتقل عبر الهواء أو الماء والتي قد تؤدي إلى تدهور في البيئة المادية لدولة أخرى، فقد تلوث هذه المواد موارد دولة أخرى كتلوث المياه العذبة أو تؤثر في الإنتاج الزراعي وكل هذا يعتبر تهديد لأمن الدولة (عطية، 2018: 44-45).

جاء الأمن البيئي كمفهوم ليوسع من نطاق الأمن القومي، وهو مفهوم جديد استحدث خلال فترة التسعينيات من قبل دول الشمال، ولا يوجد مفهوم محدد للأمن البيئي، هناك من يضعه تحت مظلة حماية البيئة، كذلك المنظمات الدولية لم تتبنى بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي حتى عام

(1) التوازن البيئي: هو التفاعل المستمر بين الكائنات الحية مع بعضها البعض وتفاعلها مع بيئتها الطبيعية وفق نظام بيئي متسق يحفظ للبيئة توازنها، للمزيد انظر: محمد علي سيد امبابي. 1998 (الاقتصاد والبيئة) مدخل بيئي، الفصل الثالث "التوازن البيئي" الصفحات من 47-49، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

1994، حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في إشارة مختصرة في تقريره السنوي حول التطور الإنساني مفاده إن مشكلات البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي وأكد أنه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي، وعُرف الأمن البيئي بأنه "متعلق بالأمن العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة"، وعرف كذلك بأنه "هو المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته دون التأثير على المخزون الطبيعي" (المقدادی، 2007: 80-81) وهناك من عرفه بإعادة تأهيل البيئة التي تدمرت في الحرب، وعرف نيلز بيتر غليديتش (Nils Peter Gleditsch)⁽²⁾ (الأمن البيئي هو) (التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد) (بن صايم، بوشامة، 2018: 15).

فالأمن البيئي يُعني بحماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من مخاطر التلوث والجرائم التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن والنظام البيئي، لقد شكل الأمن البيئي بعداً جديداً في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة وذلك لزيادة تأثيرات القضايا البيئية ومشكلاتها على الدول وصعوبة حلها منفردة الأمر الذي يتطلب تكاتف جهود كل الدول للحد من التهديد البيئي والتعاون الدولي في مواجهة التدهور البيئي (عبداللطيف، رمضان، 2017: 27) ، وتتعدد تهديدات الأمن البيئي من أهمها؛ النمو السكاني مع تراجع الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، وأزمة المياه وتلوثها، والأمن الغذائي، وأزمة اللاجئين البيئيين، وإزالة الغابات، وتلوث الهواء والمحيطات والتربة نتيجة المخلفات الصناعية واستخدام الكيماويات، وتآكل طبقة الأوزون (رشاد، 2015: 587).

3-3: اللاجئين البيئيون (Environmental Refugees)

بتفاقم وتزايد المشكلات البيئية ظهر ما يعرف باللاجئين البيئيين نتيجة تدهور الموارد البيئية وحدوث نزوح جماعي - هرباً من الجوع والفقر - داخل الدولة من مكان إلى آخر (من الريف إلى المدن)، ومن دولة لأخرى عبر الحدود السياسية وما يصحب ذلك من إثارة للنزاعات والصراعات خصوصاً بين الدول المتجاورة (عبد المقصود، 1997: 335).

(2) Nils Peter Gleditsch أستاذ وباحث في معهد أبحاث السلام أوسلو.

كان أول من استخدم تعبير "اللاجئين البيئيين" الدكتور عصام الحناوي⁽³⁾ في كتيب نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1985، عرف اللاجئون البيئيون بأنهم "هؤلاء الناس الذين اضطروا لترك مجال إقامتهم الأصلية، مؤقتاً أو بصفة دائمة، نتيجة تدهور بيئي شديد هدد بقاءهم، أو كان له أثر كبير على نوعية حياتهم" (الحناوي، 2008: 188) ، ويعنى بالتدهور البيئي التغيرات الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية التي قد تحدث بشكل عادي أو مفاجئ وتؤدي إلى اختلال النظام البيئي وتوازنه، واتسع انتشار مفهوم اللاجئين البيئيين وظهرت العديد من التعريفات مثلاً عُرف اللاجئون البيئيون بأنهم "الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على حياة آمنة في أماكن سكنهم اليومية بسبب الجفاف وغمر أراضيهم والتصحر وغيرها من المشكلات البيئية" وعرف ألبيرتو كوستي "اللاجئ البيئي أو المناخي الفرد أو الجماعة هو الذي أضحت بيئته غير صالحة للسكن بسبب التغيرات المناخية، مما اضطره لترك منزله للإقامة في منطقة أخرى بالبلد أو خارجه، سواء كانت الهجرة مؤقتة أو دائمة" (سعادي، 2019: 18).

هذا وقد ظهرت العديد من التسميات التي توصف اللاجئين البيئيين مثل لاجئين إيكولوجيين، مهاجرين بيئيين، لاجئين مناخيين، إلا أن لاجئين بيئيين تعتبر أشمل وتشمل كل اللاجئين نتيجة التدهور البيئي، ولا توجد تقديرات واضحة لأعدادهم في العالم، ويرجع ذلك لعدم وجود إحصائيات عنهم سواء في الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية، فالمنظمات المختلفة المسؤولة عن إدارة ملف اللاجئين يقتصر على اللاجئين نتيجة النزاعات العسكرية والسياسية فقط، إلا أن هناك بعض الدراسات التي توضح بأن التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر في حال تزايدته بشكل مستمر، فإن أعداد اللاجئين البيئيين ستصل في العالم إلى أكثر من 150 مليوناً بحلول عام 2050، فالتدهور البيئي المتزايد يؤدي إلى المزيد من اللاجئين (الحناوي، 2008: 188-189)، ولا يمتلك اللاجئون البيئيون أي مركز قانوني يكفل لهم حياة جديدة بعيداً عن الكوارث البيئية التي أصابتهم (سعادي، 2019: 10) ، فلا توجد قوانين أو معاهدات تنظم موضوع اللاجئين البيئيين، كالتالي وجدت لتنظم اللاجئين السياسيين، ولاجئي الحروب.

(3) عصام الحناوي: أستاذ متفرغ بالمركز القومي للبحوث القاهرة، عمل مستشاراً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكان مسؤولاً عن إعداد الدراسة التحليلية لحالة البيئة في العالم 1972-1992، وله العديد من البحوث والكتب العلمية.

المنظمة الدولية للمهاجرين (IOM) تقترح تعريف للاجئين البيئيين "يدعى مهاجرون بيئيون الأشخاص أو مجموع الأشخاص الذين اضطروا، لأسباب التدهور مرتبطة بمتغيرات بيئية فجائية أو متطورة مؤثرة سلباً على حياتهم أو على ظروف معيشتهم، إلى مغادرة سكنهم المعتاد إرادياً أو لا إرادياً، بشكل دائم أو مؤقت، داخل بلدهم أو خارجها" (سعادي، 2019: 56-57)، هذا وقد تم تصنيف اللاجئين البيئيين إلى ثلاثة أنواع:

- أ. لاجئون يتم تهجيرهم مؤقتاً بسبب أحداث بيئية طارئة، مثل الزلازل، العواصف، الفيضانات. إلخ.
- ب. لاجئون يتم نقلهم من مواطنهم الأصلية بصفة دائمة إلى مناطق جديدة بسبب إقامة مشاريع مثلاً إنشاء السدود والبحيرات الصناعية.
- ج. ج- لاجئون يتكون مواطنهم الأصلية، بصفة مؤقتة أو دائمة، إلى مناطق أخرى داخل البلد أو خارجها بحثاً عن حياة أفضل والسبب الرئيسي لهجرتهم هو أن الموارد الطبيعية في مواطنهم أصابها التدهور (الحناوي، 2008: 188).

3-4: البصمة البيئية (Ecological Footprint)

تُعد البصمة البيئية (الإيكولوجية) بقياس لطلب البشر على الأنظمة البيئية للأرض، وهو مقياس معياري موحد للطلب على الموارد الطبيعية يقارن بالقدرة البيئية للكرة الأرضية على تجديد مواردها، في بداية التسعينيات من القرن العشرين بدأ باحثون في جامعة كولومبيا بقياس مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالموارد بشكل عام بناء على معدلات الاستهلاك المتباينة جغرافياً وكذلك المساحة المطلوبة لامتناس نفاياتهم، هذه الطريقة أطلق عليها البصمة البيئية أو البصمة الإيكولوجية وتقاس بالهكتار (العتيق، 2018: 62)، وإذا تجاوزت البصمة البيئية لسكان منطقة ما القدرة الحيوية للمنطقة وتم الإفراط في استغلال الموارد والسلع والخدمات التي توفرها أراضيها وبحارها (فواكه وخضراوات ولحوم وأسماك وخشب وقطن... إلخ) يتجاوز ما يمكن أن تجده النظم البيئية في المنطقة، فيحدث عن ذلك ما يسمى بالعجز البيئي، وبالتالي تقوم هذه المنطقة بتلبية احتياجاتها عن طريق الاستيراد (Global Footprint Network, 2021)، ويمكن استخدام البصمة البيئية في تقدير مقدار ما هو متطلب من الأرض لإعالة البشرية بمعنى كم كوكب أرض نحتاج لإعالة البشرية إذا اتبع الجميع نمط حياة معين (دان، كوركي، سميث، 2016: 749)، في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر البصمة البيئية أكبر من مساحة البلاد نفسها بسبب اعتمادها الكامل على الواردات أو

بسبب الاستغلال الجائر لمصادرها وقدراتها على امتصاص النفايات، وتوصل باحثون في جامعة كولومبيا إلى نتيجة مفادها أن الموارد المطلوبة لتأمين مستوى معيشة مثل الذي يتمتع به المواطن الأمريكي أو الكندي لكل سكان العالم يتطلب وجود أربعة كواكب مثل كوكب الأرض لاستيعابهم، وأكد الباحثون بأن البصمة البيئية للولايات المتحدة تستحوذ على أكثر من 20 في المائة من المساحة الكلية لكوكب الأرض (العتيق، 2018: 62) ، لكل منا بصمة بيئية على المستوى الفردي، تتجمع البصمات البيئية لجميع أفراد البشر عبر المناطق الجغرافية، وتضع عملية حساب البصمة البيئية في الحسابان كل شيء نقوم به تقريباً، من الطعام الذي نأكله، إلى البيت الذي نعيش فيه، إلى السيارة التي تقودها، والعادات الاستهلاكية الأخرى التي نمارسها كل يوم (دان، وآخرون، 2016: 749)، ويتضمن حساب البصمة البيئية قسمين أساسيين: الدخل المتاح والإنفاق أو بمعنى آخر القدرة البيولوجية والطلب عليها، وتقيس القدرة البيولوجية قدرة المحيط الحيوي على تجديد الموارد وعزل النفايات، والبصمة البيئية تقيس الطلب على القدرة البيولوجية، وتزداد طلبات سكان العالم حالياً على المحيط الحيوي للأرض بمقدار يفوق معدل قدرتها التجديدية أو قدرتها البيولوجية (العتيق، 2018: 69).

بلغت البصمة البيئية للفرد في جميع أنحاء العالم (2,5) هكتار للفرد، والمتوافر (1,7) هكتار لكل شخص من القدرة البيولوجية المتاحة، مما يعني أن الطلب البشري على القدرة البيولوجية تجاوز المتوافر منها بنسبة 50 في المائة خلال العالم 2018 (Global Footprint Network, 2018)، وتدل توقعات الأمم المتحدة حول النمو السكاني والإنتاجية الزراعية واستهلاك الطاقة على أن هذه العوامل بالذات سوف تدفع بالطلب البشري في العام 2030 إلى تجاوز الإمدادات المتوافرة بحوالي 100 في المائة وحوالي 200 في المائة بحلول عام 2050، وبهذا تشير التغيرات في حجم البصمة البيئية العالمية ومستوى القدرة البيولوجية إلى أننا نسير سريعاً نحو عالم تزداد فيه الضغوط باستمرار على الموارد الطبيعية المتجددة (العتيق، 2018: 70) وهذا ما يتطلب تنظيم الاستهلاك والأخذ بالاستدامة حتى نعيش في رفاهية وتخفيض العجز البيئي.

4- التنمية المستدامة (Sustainable Development)

طرح مفهوم التنمية المستدامة من قبل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في عام 1980، وترتب عليه إزالة الفوارق المتناقضة بين البيئة والتنمية وهي متداخلة لا يمكن فصلها عن بعضها ومن ثم ظهر مفهوم أو مصطلح التنمية المستدامة التي يرجع إعادة صياغة مفهومه إلى تقرير

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام 1987، ما يعرف بتقرير برونتلاند Brundtland⁽⁴⁾ والمعنون بـ(مستقبلنا المشترك) (فتح الله، 2018: 6) ، وتم تعريف التنمية المستدامة في التقرير بأنها "التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون الإضرار بإمكانية الأجيال المقبلة بأن تلبي حاجياتها"، ويعرف كذلك العناصر الحاسمة للتنمية المستدامة بأنها تلبية الاحتياجات الأساسية والتسليم بالحدود البيئية ومبادئ العدالة بين الأجيال المختلفة وبين الجيل الواحد، ويؤخذ على تعريف برونتلاند للتنمية المستدامة هي صعوبة تحديد ومعرفة ماهية الاحتياجات على وجه الدقة، فهي تختلف من مجتمع إلى آخر وبين دول الشمال والجنوب (دريسنر، 2019: 167) ، وعلي الرغم من استخدامها في الأصل من قبل علماء البيئة، إلا أن التنمية المستدامة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية اعتمادًا على قيم وأهداف الفرد، مما أدى إلى التوسع في استخدامها وصعوبة تعريفها بشكل محدد (Harris.b,2004: 267).

أدى التدهور البيئي في العالم إلى الدعوة المستمرة لإدماج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي على مستوى العالم ككل، حيث تواجه دول العالم مخاطر متزايدة نتيجة الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية وتلوث الهواء والمياه والتصحر، لذا يصعب تناول قضايا البيئة في الوقت الراهن، بعيدًا عن قضية التنمية، فبعد أن كان ينظر للتنمية على أنها إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي أسهمت في استنفاد موارد البيئة وإحداث أضرار وتلوث فيها(على، 2018: 19) ، كانت قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية تُعالجان بشكل منفصل وغالبًا ما يتم اعتبارهما في حالة صراع، فالنمو الاقتصادي عادة ما يسبب في تدهور للبيئة، إلى أن جاء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض عام 1992) في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، وأخذ مفهوم الاستدامة بمعالجة القضايا البيئية والتنمية معًا (Kegley,Blanton,2017: 641)، أنظر جدول رقم (2) لتوضيح مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة.

(4) ترجع التسمية إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة جروهارلم برونتلاند رئيسة اللجنة في عام 1987.

جدول رقم (2) مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة

1	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية 1972	السويد - استوكهولم
2	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992	البرازيل - ريو دي جانيرو
3	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002	جنوب أفريقيا - جوهانسبرغ
4	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012	البرازيل - ريو دي جانيرو

كثيرا ما يحدث الخطأ بين مفهوم التنمية المستدامة وهي التنمية التي يديم استمراريتها الإنسان، والتنمية المستدامة والتي يقصد بها التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي، والتنمية تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار لدى إعداد أي خطة تنموية، فهي تحقق النمو وتحافظ على البيئة (سماح، 2020: 49) ، والتنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وتساهم في تحقيق النمو في هذه الأنظمة وألا يكون لها تأثير جانبي اتجاه بعضها، ويعتبر المفهوم البيئي، التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تمتيتها في العالم بما يؤدي إلى زيادة المسطحات الخضراء (أبو النصر، محمد، 2017: 83) ، غالبًا ما يرتبط مفهوم التنمية المستدامة بإيجاد تقنيات وتكنولوجيا صديقة للبيئة أكثر من التقنيات الموجودة حاليًا والتي لها تأثيرات على البيئة، فيمكن الاستمرار في التنمية والنمو الاقتصادي ولكن بطريقة أكثر استدامة، مثلاً تصنيع وامتلاك السيارات وتطويرها يمكن أن تعمل بالكهرباء بدلاً من النفط والغاز للمساهمة في معالجة القضايا البيئية (Icata, 2019: 3).

التنمية المستدامة إذا هي الربط بين التنمية والبيئة بمعنى التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر ومراعاة قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، والمحافظة على التوازن البيئي ومنع تدهور البيئة قدر الإمكان، واستبدال الطاقات غير المتجددة بطاقات أخرى تكون متجددة ونظيفة، وفي العام 2015 اعتمدت الأمم المتحدة مجموعة أهداف (أنظر الشكل رقم 1) لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، تضمنت سبعة عشر هدفًا⁽⁵⁾، تتنوع ما بين أهداف اجتماعية، وبيئية، واقتصادية، وسياسية، لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية

(5) للمزيد حول أهداف التنمية المستدامة 2030، والاطلاع على الأهداف السبعة عشر انظر:

United Nations: Sustainable Development Goals, www.un.org/sustainabledevelopment

التي تواجه الكوكب، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة، فضلاً عن ترابط الأهداف وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن تحقيقها، وضع برنامج زمني لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030، من هذه الأهداف ثلاثة أهداف تتعلق بالبيئة بشكل مباشر (على، 2018: 20) وهي:

- **الهدف 13:** اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة التغيرات المناخية وآثارها.
- **الهدف 14:** المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.
- **الهدف 15:** صيانة واستعادة استدامة النظم الإيكولوجية الأرضية وإدارة الغابات على نحو مستدام، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

إن العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة علاقة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما، لذا شرع العديد من الدول في اتباع استراتيجيات وبرامج عمل لتحقيق هذه الأهداف، لا سيما أن البيئة لم تعد تتحمل استيعاب العديد من الإهدارات في الموارد، ولا حتى استيعاب الكميات الضخمة من النفايات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية (عبدالهادي، 2018: 27).

الشكل رقم (1) أهداف التنمية المستدامة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،

<https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html>

5- العلاقات الدولية (International Relations)

من الصعب تحديد تعريف جامع وشامل ومتفق عليه للعلاقات الدولية، فمصطلح العلاقات الدولية حاله حال الكثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، والعلوم السياسية خاصة، هناك العديد من التعريفات التي حاولت إعطاء وصف لهذا المصطلح (العلاقات الدولية)، نذكر منها:

- الموسوعة البريطانية عرفت العلاقات الدولية بأنها "العلاقات بين حكومات دول مستقلة ويستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية" (طشطوش، 2010: 12).
- عرف محمد طه بدوي علم العلاقات الدولية بأنه "العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقراءها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع" (بدوي، 2010: 75).
- سعد حقي توفيق عرفها بأنها "العلاقات الدولية ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي" (توفيق، 2010: 15).
- عرفها إسماعيل صبري مقلد بأنها "العلاقات التي يتسع إطارها ويمتد ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة في الساحة الدولية أو بالأحرى التي يضمها المجتمع الدولي، إنها مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغير سياسية، من رسمية وغير رسمية" (مقلد، 2011: 10).
- عرفها هانز مورجنتاؤ (Hans Morgenthau) بأن "جوهر العلاقات الدولية هو السياسية الدولية، وأن موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من أجل القوة" (العقابي، 2010: 28).
- يرى ريمون آرون (Raymond Aron) "أن المفهوم الرئيسي للعلاقات الدولية يتمثل في وحدة السياسة الخارجية بوجهيها البديلين: الاستراتيجية، والدبلوماسية (الحرب، السلام)" (بدوي، 2010: 31).

من خلال التعريفات يتضح التعدد والاختلاف في تحديد مصطلح للعلاقات الدولية، ركز بعض العلماء على العلاقات السياسية باعتبارها الموضوع الأساسي للعلاقات الدولية، وآخرون يركزون على شمولية مواضيع العلاقات الدولية، بحيث تتعدى العلاقات السياسية إلى المواضيع الاقتصادية والثقافية والتجارية والبيئية والرياضية ما دامت تمتلك بعداً دولياً (فرج، 2007: 53)، ومنهم من اعتبر الدولة هي أساس العلاقات الدولية، وهناك من وسع الإطار ليشمل كل الجماعات الفاعلة في الساحة

الدولية، ومنهم من حدد مفهوم الأساس لعلم العلاقات الدولية (القوة والمصلحة القومية)، والآخر اعتبر الأساس للعلاقات الدولية في (وحدة السياسة الخارجية)، ومنهم من حددها ضمن العلاقات الرسمية أو (الرسمية وغير الرسمية)، وهي التفاعلات الناتجة عن تنازع الوحدات الدولية من أجل فرض إرادتها، ويعتبر مصطلح العلاقات الدولية أوسع بكثير من السياسة الدولية التي تترج العلاقات الدولية إلى معنى أضيق تتعلق بشكل رئيسي بالدبلوماسية والعلاقات بين الدول والوحدات السياسية (الشيب، يحي، 2017: 220)، وظهر فاعلون دوليون جدد، فنظرية العلاقات الدولية التقليدية كانت تنظر إلى الدولة كونها الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، ولكن تطور الفاعلون على الساحة الدولية لتشمل كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجماعات والتنظيمات والشركات متعددة الجنسية وحتى الأفراد، وأنشأت العديد من المنظمات وتزايد عددها بعد فترة انتهاء الحرب الباردة وتتنوع قضاياها (حسن، 2006: 87).

فالعلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين الدول، بما في ذلك أدوار الدول، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، وعلى الرغم من أنه يعتبر غالبًا فرعًا من فروع علم السياسة، إلا أن هناك من يعتبره حقلاً متعدد التخصصات، وقد بدأت دراسة جوانب العلاقات الدولية منذ القدم، لكنه أصبح تخصصًا منفصلاً ومحددًا في أوائل القرن العشرين (دان، وآخرون 2016: 762)، وفي هذا البحث نستخدم مفهوم (العلاقات الدولية) كمصطلح واسع يشمل كل الوحدات (دول، منظمات، جماعات، شركات متعددة الجنسيات... إلخ)، ذات التأثير السياسي عبر الحدود السياسية القومية، ويشمل كل الموضوعات السياسية وغير السياسية التي لها تأثيرات سياسية في العلاقات ما بين الدول.

المحور الثاني

أثر القضايا البيئية على العلاقات الدولية

تعتبر القضايا البيئية ذات طبيعة عالمية يصعب على دولة ما منفردة التعامل معها، وقد أصبحت قضايا للتعاون والصراع بين الدول خاصة فيما بين دول الشمال والجنوب، وفيما بين الدول والأقاليم المتجاورة، وتصدرت موضوعاتها جداول الأعمال العالمية في المحافل الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، جاء الاهتمام الدولي بالبيئة والقضايا البيئية بوصفها موضوعًا من مواضيع العلاقات الدولية متأخرًا نسبيًا، فلم تكن هناك إشارة لقضايا البيئة في ميثاق الأمم المتحدة أو في

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن الحركات البيئية المدافعة والمناصرة لقضايا البيئة لم يكن لها تمثيل يذكر أو مؤثر على مستوى عالمي حتى عهد قريب تقريباً منذ أواخر الستينيات في القرن العشرين (الغريبي، 2006: 172-173) ، لقد فرضت القضايا والمشكلات البيئية بمختلف أبعادها الطبيعية والاقتصادية والإنسانية نفسها على اهتمامات الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسات الخارجية في كل دول العالم، وأصبحت مصدر قلق وخطر يدهم مستقبل الحياة الإنسانية في كل مكان، بل إن هذا الخطر يمتد كذلك إلى الأجيال التي لم تولد بعد (مقلد، 2013: 459).

إن المشكلات البيئية متداخلة ومتكاملة وكل منها يؤثر ويتأثر بالأخرى بشكل أو بآخر ويفرض هذا التداخل بأن يُنظر إلى هذه المشكلات بنظرة تكاملية وليس بشكل قضايا منفصلة حتى لا تعالج مشكلة ما على حساب المشكلات الأخرى ، فلا شك بأن تكاملية المشكلات يعطيها صفة العالمية، فلم تعد مشكلات البيئة في ظل النظرة التكاملية مشكلات محلية بل هي مشكلات عالمية من الدرجة الأولى، فما يؤثر في بيئة ما يؤثر في غيرها من البيئات، فالتدهور البيئي في طبقة الأوزون، والمناخ، والتلوث في الهواء والمياه وتزايد الانبعاثات الكربونية وما تحمله كل هذه القضايا من مخاطر تؤثر بها ولا شك العالم كله سواء كانت دول غنية أو فقيرة، صغيرة أو كبيرة، كذلك تلعب القضايا البيئية دوراً في تعزيز التوترات والصراعات فيما بين الدول وفي نفس الوقت تتطلب التعاون والتنسيق بينها، ففي القرن الحادي والعشرين تظهر البيئة كقضية رئيسية في العلاقات الدولية، وأن الطريقة التي يدير بها المجتمع الدولي البيئة ستؤثر بلا شك في مستقبل البشرية وكوكب الأرض (Pereira, 2015)، الأمر الذي يستدعي ضرورة التعاون من جميع الدول دون استثناء للتصدي لحل هذه المشكلات، وإدراكاً لذلك تعالت الدعوات للتصدي لهذا التدهور وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية الرسمية لمناقشة قضايا البيئة العالمية (عبدالمقصود، 1997: 73) ، فالتلوث وإن يبدأ محلياً داخل حدود الدولة الواحدة إلا أن آثاره لن تبقى محصورة داخل تلك الحدود، إذ لا بد وأن تتجاوزها لتصل إلى الدول المجاورة وحتى البعيدة، فالتلوث لا يعترف بالحدود الوهمية التي أقامها الإنسان، فالدورة العالمية للرياح وكذلك الأحواض النهرية والبحرية المشتركة بين عدة دول تساهم في نقل التلوث من مكان إلى آخر بحرية (مقبلي، 2002: 13-14) ، ومفهوم سيادة الدولة على أراضيها وأجوائها لا تعنى سيطرتها على الهواء المتنقل بحرية، ولا تعنى المياه الإقليمية ملكية المياه بحد ذاتها بل يقصد به الحدود الإقليمية، أما المياه نفسها فهي دولية دائمة الحركة والتنقل وليست مخصصة

لإقليم دون آخر، ولذلك فليس من حق أي دولة الإساءة إلى شواطئها لأن ذلك يلحق الضرر بشواطئ الدول الأخرى من خلال حركة المياه (مقيلي، 2002: 15).

شهدت دول العالم المعاصر زيادة علاقات التداخل والاعتماد المتبادل، ومع التطور العلمي والتكنولوجي في الاتصالات والتنقل، حيث أن العالم أصبح واحدًا وأن ما يجري في أحد أرجائه يؤثر على بقية أطرافه، فالمشكلات السياسية أو الاقتصادية أو البيئية لم تعد مقتصرة في تأثيرها على دول بعينها، بل أن تأثيرها أصبح عالميًا (خشيم، 2004: 68)، وقضية البيئة من الموضوعات الجديدة التي تفرض نفسها على جدول الأعمال العالمي، ولتصبح موضوعًا رئيسيًا جديدًا في العلاقات الدولية، وأصبح من الأمور الضرورية بالنسبة لصانعي القرار في دول العالم، أن يأخذوا في الاعتبار تأثير سياساتهم على البيئة في بلدانهم والدول المجاورة والعالم بصفة عامة، وتداخلت العديد من القضايا البيئية إلى الحد الذي لم يعد من الممكن لأية دولة أن تواجهها بصورة منفردة الأمر الذي يحتم على الدول التفاوض والاتصال مع بعضها البعض في علاقات تعاون لمواجهة التحدي البيئي (عطية، 2018: 11)، ولتساعد المشكلات البيئية عبر الحدود، وتعدد قضاياها، انبثق تخصص فرعي مكرس في تخصص العلاقات الدولية يُعنى بالتعاون البيئي الدولي، ويركز مبدئيًا على إدارة الملكيات المشتركة (المشاعات العالمية)، كأنظمة الأنهار والمحيطات والغلاف الجوي والمناطق القطبية المتجمدة، ونما هذا المجال سريعًا مع تزايد الاعتمادية الاقتصادية والبيئية المتبادلة عالميًا، وبرزت القضايا البيئية التي تتعدد بكونها بيئية عالمية (إكيرسلي، 2016: 605).

ويرى إسماعيل صبري مقلد⁽⁶⁾، لإدراك أهمية الموقع الذي تشغله مشكلات البيئة وقضاياها في العلاقات الدولية المعاصرة، فإنه من الضروري الرجوع إلى آراء العديد من الأساتذة الذين عكفوا على دراسة تلك القضايا وأدركوا ما لها من أبعاد ودلالات سياسية دولية بالغة الأهمية والتأثير، من هذه الآراء من يقول "لقد أصبحت المسائل العالمية المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية من الأهمية بحيث لم يعد من المقبول أن تناقش العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية والأمنية بدون أن تكون لمسائل البيئة مكان الصدارة، بل يمكن القول إن التحديات التي تفرضها هذه المسائل ستكون في المرحلة المقبلة هي العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية في مختلف المجالات" (مقلد، 2011: 393) فالقضايا البيئية وتحدياتها تفرض نفسها على طبيعة العلاقات ما بين

(6) أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية التجارة، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.

الدول وعلي جدول أعمال المؤتمرات الدولية سواء الاقتصادية أو السياسية، لقد أصبحت البيئة الآن، عنصرًا رئيسيًا في العلاقات الدولية بالنظر إلى الاهتمام المتزايد الذي يتلقاه تغير المناخ على وجه الخصوص، وهي مسألة تحظى في الوقت الحالي بأولوية عالية في الدوائر الدبلوماسية، وقد ظهرت البيئة بعد الحرب الباردة، كمسألة ذات أولوية للتحليل العلمي (Dalby, 2016: 42)، وهذا ما ذهبت إليه بعض الآراء فيما سبق بالقول بأن "قضية البيئة ستمثل أولوية متقدمة على أجندة اهتمامات السياسة الدولية من الآن فصاعدًا، وسوف يتضح ذلك أكثر مع توارى قضايا رئيسية استحوذت على جهود الدبلوماسية الدولية في مرحلة الحرب الباردة كخطر الحرب النووية ونزع أسلحة الدمار الشامل" (مقلد، 2011: 395-396)، المشكلات البيئية بدأت تأخذ بُعدًا جديدًا متمثلًا في البعد السياسي للمشكلات، وهو ما قد يفرض حتمية التعاون البيئي بين الدول لمواجهة هذه المشكلات، واتخاذ القرارات السياسية بشأنها، فقد بدأت المشكلات البيئية تستحوذ على اهتمامات القادة في كثير من الدول، وبدأت بعض الدول تعلق معارضتها العلنية لبعض الممارسات التي تمارسها بعض الدول التي من شأنها أن تضر بالبيئة العالمية، حتى أصبح التدهور البيئي سببًا ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع الدولي، فكثيرًا ما تصارعت الدول لفرض أو مقاومة السيطرة على الموارد الأولية وإمدادات الطاقة والممرات البحرية الاستراتيجية وأحواض الأنهار وغيرها من موارد البيئة الأساسية (عبدالمقصود، 1997: 333)، لطالما كان الاهتمام الجوهري للعلاقات الدولية هو الحرب وأخطار الصراعات الدولية وكيفية منعها، وفي أعقاب الحرب الباردة نظر منظرو الصراعات إلى الصراع البيئي وإمكانيات الصراع على الموارد كمصدر للحرب (Dalby, 2016: 48).

لقد كان لتعاظم الاهتمام الدولي بالبيئة وقضاياها عدة أسباب منها: تقادم مشكلات البيئة وخطورتها، فالتدهور البيئي أصبح مصدرًا للاضطراب السياسي والتوتر الدولي بين الدول، وزيادة الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان واتساع نطاق تلك الحقوق، حيث لم تعد تقتصر على الحقوق والحريات التقليدية كحرية العقيدة، والتعبير، والمشاركة السياسية، وغيرها وإنما امتدت لتشمل حق الإنسان في الحياة في بيئة سليمة ونظيفة، وارتباط مشكلة البيئة بمشكلة التنمية، وعدم كفاية الجهود المحلية في مجال حماية البيئة ومحدودية إمكانيات الدولة من ناحية، وللآثار العالمية لإشكاليات البيئة ذات الأصل المحلي من ناحية أخرى، فأخطرت المشكلات البيئية يستحيل أن ينحصر تأثيرها في منطقة دون غيرها، كالاختباس الحراري، واستنفاد طبقة الأوزون وغيرها، فاقتلاع أشجار غابة الأمازون وإن

كان شأن داخلي إلا أن له انعكاسات عالمية حيث تعتبر غابة الأمازون رئة الكرة الأرضية لأنها تمتص غاز ثاني أكسيد الكربون وتنتج الأكسجين (بشير، 2011: 20-21)، وبرز ظاهرة اللاجئين البيئيين ونزوحهم إلى دول أخرى بأعداد كبيرة نتيجة للتدهور البيئي كالفيضانات أو الجفاف والفقر، أصبحت عامل توتر متزايد في العلاقات الدولية المعاصرة (مقلد، 2011: 394)، لما لها من آثار غير مرحب بها في الدول المستقبلية لهم، أن المشكلات البيئية لم تعد قضايا اقتصادية، اجتماعية فحسب بل قضايا سياسية تتطلب بالدرجة الأولى دعمها من جانب الإرادة السياسية على مستوى الدول وعلى مستوى العالم (عبدالمقصود، 1997: 338).

ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في أستكهولم سنة 1972 ولادة الاهتمام السياسي العالمي بالبيئة، والأول من نوعه في تاريخ الحرب الباردة، وحضره أكثر من 115 دولة على الرغم من الانقسام الدولي حينذاك، ورغم مقاطعة بلدان حلف وارسو المؤتمر، ولم يحضره سوى عدد قليل من رؤساء الدول، إلا أنه اعتبر من أهم المؤتمرات حيث أفرزت مخرجاته عن إدراج المسائل البيئية في جدول الأعمال الدولي، وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) (Dalby, 2016: 46-47)، لقد كان عدد الدول التي لديها وزارات تهتم بالبيئة سنة 1972، لا يتعدى العشر دول في العالم كله، ولم يكن من بين العشرة سوى دولة واحدة من الدول النامية، كما ورد في ورقة عمل مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، أما الآن (2020) فأكثرية الدول وأغلبها، أصبح لديها وزارات وهيئات تهتم بالبيئة والقضايا البيئية، بالإضافة إلى انتشار آلاف المؤسسات المدنية من جمعيات ونوادي ومنظمات غير حكومية، وهذا يدل على الشعور المتنامي لدى الدول والشعوب بمخاطر التدهور البيئي والسعي الجاد لوقف استنزاف الموارد وحماية البيئة (طراف، 2008: 255-256)، ومن بعد مؤتمر إستوكهولم توالى المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تطالب بوقف التدهور البيئي وإيجاد حلول لحماية البيئة، ومن أهمها بعد نهاية الحرب الباردة كان مؤتمر الأمم المتحدة، في ريو دي جنيرو بالبرازيل سنة 1992 تحت مسمى مؤتمر الأرض للبيئة والتنمية، والذي يعد انعطافة رئيسية للاهتمام الدولي بالبيئة وذلك لأسباب عدة، أهمها حرص الدول على حضور المؤتمر بأعلى تمثيل رسمي لها حيث استقطب هذا المؤتمر عددًا كبيرًا من الزعماء والقادة السياسيين، مما يعكس حجم الاهتمام المتنامي بالبيئة بالإضافة إلى اتساع حجم القضايا التي تناولها والربط ما بين البيئة والتنمية والذي نتج عنه إعلان ريو (الغري، 2006: 173)، وتوالى البروتوكولات والمؤتمرات في كيوتو، وجوهانسبورغ، وباريس، وقد

شددت على حماية البيئة وخفض الملوثات والغازات الكيميائية الضارة بطبقة الأوزون والمسببة لارتفاع درجات الحرارة (طراف، 2008: 146).

لقد أصبح موضوع تغير المناخ أولوية عالمية ملحة نظرًا لآثاره المدمرة، وأصبح مؤسسًا في الشؤون العالمية بوصفه مسألة ذات أولوية عليا، وذلك من خلال التوافق في الآراء العلمية على زيادة الانبعاثات بشرية المصدر، وارتفاع درجات حرارة الكوكب، واجتماع الدول بما فيها القوى العظمى لمناقشة كيفية التخفيف من آثار تغير المناخ في مؤتمرات القمة، ومعالجة التكيف وإقامة مجموعة واسعة من المؤسسات متعددة الأطراف، من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى المنظمة العالمية للصحة، بمؤسسة تغير المناخ في إطار عملها بالإضافة إلى ذلك كان لحركات المجتمع المدني عبر الوطنية من أجل العدالة المناخية دور حاسم في الإبقاء على الضغط على الدول والمؤسسات العالمية لاتخاذ إجراءات حيالها وبذلك أصبحت القضايا البيئية مؤسسية في الشؤون العالمية (Hall, 2016: 60-61).

القضايا البيئية معقدة ومتداخلة ولا يمكن حلها عن طريق مؤسسات وهيئات وسياسات متجزئة بل يقتضي ذلك استراتيجيات سياسية دولية متكاملة ومترابطة حكومية أو غير حكومية أو أجهزة أو مجالس أو هيئات أو جمعيات في إطار عمل مشترك واحد يهدف إلى المعالجات في سبيل إنقاذ حياة البشرية على المستوى العالمي، وهذا يتطلب تفعيل العلاقات الدولية أكثر من أي وقت مضى (طراف، 2008: 275)، أن عرض القضايا والمشكلات البيئية والتحديات الكبرى أمام العلاقات الدولية يكشف أننا نعيش في عالم خطير جدًا، وأن التهديدات الأكثر خطورة على سلامة وأمن البشرية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية أغلبها ناتج عن تصرفات البشر (ويلكينسون، 2013: 148)، هذا وتزامن الاهتمام الدولي مع تنامي ظهور مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية ترتبط بالبيئة ارتباطًا وثيقًا جدًا، مثل التنمية المستدامة والذي أثار كثيرًا من الجدل بين الأطراف المبشرة به وبين الأطراف التي تشكك في جدواه أو الغاية التي انبثق من أجلها، ومفهوم الأمن البيئي، والعدالة البيئية (الغريبي، 2006: 174).

كانت الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ في تسعينيات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، هي المحفل الرئيسي للدول لمناقشة تغير المناخ، وقد تغير هذا الوضع في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، حيث جعلت القوى العالمية من تغير المناخ بندا قائمًا بذاته من بنود جدول

الأعمال في مؤتمرات القمة الاقتصادية والأمنية العالمية الهامة، وبحلول عام 2005 كان تغير المناخ أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في "جلين إيجلز" ودعت المملكة المتحدة التي استضافت القمة خمس دول ناشئة (البرازيل، جنوب أفريقيا، الصين، المكسيك، والهند)، وشكلوا مجموعة جديدة هي مجموعة الثمانية زائد خمسة، تواصلت الاجتماعات لبناء اتفاق ومناقشة المواضيع والآثار المتعلقة بتغير المناخ (Hall, 2016: 64)، وبهذا أصبح تغير المناخ على قائمة جدول الأعمال العالمي للدول، وفي عام 2007، وباقتراح من المملكة المتحدة، قام مجلس الأمن الدولي لأول مرة في تاريخه بمناقشة تغير المناخ باعتباره يهدد السلم والأمن الدوليين من خلال نزاعات الحدود والهجرة ونقص الموارد وتفاقم الأزمات الإنسانية (Detraz, Betsill, 2009: 303).

إن تغير المناخ قضية سياسية واقتصادية واجتماعية رئيسية، أصبحت مؤسسية في الشؤون العالمية، وقد حدث ذلك بسبب زيادة الآراء العلمية والسياسية، ونرى الآن تغير المناخ يناقش بصورة منتظمة في منتديات رئيسية من مجموعة السبع إلى مجلس الأمن الدولي، وقد وضعته القوى الكبرى ضمن أولوياتها في مناقشاتها الثنائية (Hall, 2016: 69-70)، وكذلك القضايا البيئية الأخرى، فخلال الفترة السابقة على مؤتمر قمة الأرض في 1992، أبرز قادة العالم تغير المناخ بوصفه واحداً من قائمة طويلة من القضايا البيئية، وعدداً من المشكلات منها، التنوع البيولوجي، وتنامي ثقب الأوزون والتلوث، والتصحر، وغيرها (Hall, 2016: 63).

برز على الجانب النظري لدراسة العلاقات الدولية، نظاماً فكرياً جديداً في البحث يسعى إلى تخضير نظرية العلاقات الدولية، وأعدت تأويل بعض المفاهيم والخطابات المركزية في تخصص العلاقات الدولية والسياسة العالمية، وتحدث أشكال الفهم التقليدية للأمن، والتنمية، والعدالة الدولية، بخطابات جديدة حول الأمن البيئي، والتنمية المستدامة، والعدالة البيئية (إكيرسلي، 2016: 606)، وسميت بنظرية العلاقات الدولية الخضراء، التي خضعت لتطور كبير إلى الحد الذي تم الاعتراف بها كمجال جديد مهم في نظرية العلاقات الدولية (إكيرسلي، 2016: 643)، وترى النظرية الخضراء أن أشكال الظلم البيئي تظهر عندما يقوم الوكلاء الاجتماعيون غير المُسالين بتحويل التكاليف البيئية لقراراتهم وممارساتهم إلى الخارج، على أطراف بريئة ليس لديهم علم بالقرارات والممارسات التي تولد مخاطر بيئية، وكذلك عندما تستولى الطبقات الاجتماعية الأكثر حظاً والأمم الأكثر تميزاً على أكثر من حصتها العادلة من البيئة، وتترك خلفها بصمتها البيئية الضخمة (إكيرسلي، 2016: 615)، كما

شدد بعض المنظرين في العلاقات الدولية الخضراء على إمكان أن تقوم المشكلات البيئية المشتركة بتقديم فرص في صنع السلام من خلال إعطاء قاعدة لإجراء البحث التعاوني وتحفيز الحوار وبناء الثقة وتجاوز الاختلافات من خلال العمل من أجل أهداف واستراتيجيات بيئية مشتركة (إكيرسلي، 2016: 642).

لقد أصبحت لموضوعات البيئة وقضاياها، أهمية متزايدة في العلاقات الدولية ويتضح ذلك جلياً من خلال إدراج القضايا البيئية في جداول الأعمال العالمية وعلي أعلى المستويات (مستوى القمة)، واهتمام الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بالمشكلات البيئية وآثارها من خلال المؤتمرات والاتفاقيات، وزيادة عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي، والسعي لإيجاد حلول لها التي لا تكمن في عمل فرد أو طرف أو دولة واحدة أو منظمة واحدة، بل تكمن في وضع خارطة طريق واستراتيجيات شاملة يساهم فيها الجميع، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي، إلا أن الوضع على الساحة الدولية يشهد انقسامًا ما بين دول العالم حول القضايا البيئية واختلاف وجهات النظر حولها، خاصة العلاقات ما بين دول الشمال والجنوب، رغم ذلك شهد عقد الكثير من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية يمكن توضيح أهمها في الجدول التالي:

جدول رقم (3) أهم الاتفاقيات الدولية البيئية والمؤتمرات الناشئة عنها

الاتفاقية	السنة	مؤتمرات الأطراف في الاتفاقية حتى 2020	الدول الأطراف في الاتفاقية حتى 2020
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC	1992	25 مؤتمر	197
اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي UNCBD	1992	14 مؤتمر	196
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD	1996	14 مؤتمر	197

Source: United Nations Treaty Collection, Chapter27(Environment), Status of Treaties, Depository,

<https://treaties.un.org/Pages/Treaties.aspx?id=27&subid=A&clang=en>

المحور الثالث

القضايا البيئية في ظل جائحة كورونا (Covid-19)

في نهاية العام 2019، شهدت الصين وتحديداً مدينة ووهان، ظهور حالات مرض وسلاطة جديدة من الفيروسات التاجية، سريعة الانتشار والعدوى حيث تتسلل وسط الأفواج المتدفقة المحتقلة بعيد الربيع الصيني ليمتد وينتشر بعد ذلك إلى بقية مدن الصين (دار النشر باللغات الأجنبية، 2020: أ)، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد سيطلق عليه اسم كوفيد-19 (Covid-19)، وبعد المستويات المفزعة لانتشار المرض خلصت المنظمة إلى تقييم مفاده أن كوفيد-19، يمكن وصفه بالجائحة (منظمة الصحة العالمية، 2020).

ينتمي فيروس كورونا إلى بيت من الفيروسات التاجية وهو فيروس مُعد يعاني معظم الأشخاص الذين يصابون به من اعتلالات تنفسية بين الخفيفة والمتوسطة والشعور بالتعب والإعياء والضعف العام والصداع وآلام في الجسم، وله تأثيرات خطيرة على الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، وينتشر فيروس كورونا من خلال قطرات اللعاب أو إفرازات الأنف عندما يسعل الشخص المصاب أو يعطس (عليان، 2021: 58).

يتلوث الهواء بالفيروسات الممرضة جراء انتقالها إليه من قبل الإنسان والحيوان والنبات، إذ تتسبب الفيروسات الهوائية في الكثير من الأمراض التنفسية الخطيرة لكل من الإنسان والحيوان بسبب صعوبة مكافحة ومقاومة الأمراض الفيروسية التنفسية الحادة نتيجة لحدوث طفرات لديها وعدم وجود مناعة لدى الإنسان ضد الطفرات الجديدة للفيروس الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الوباء بمناطق واسعة (مقيلي، 2002: 136)، فيروس كورونا انتشر بشكل سريع عالمياً جعل منه جائحة لم يستثنى أية دولة أو منطقة في العالم، ورغم أنه فيروس غير مرئي بالعين المجردة، إلا أن ما أحدثه على المستويات الوطنية والدولية من انعكاسات وآثار صحية وسياسية واقتصادية وتجارية واجتماعية وإنسانية مدمرة أثرت على صيرورة النظام الدولي وعلي تفاعلات العلاقات الدولية، حتى جعل الكثيرين يندرون بقرب بروز نظام دولي جديد (سايل، 2020: 34).

ظهرت مع انتشار فيروس كورونا عدة دراسات وأبحاث حول الفيروس ومصدره، تشير إحدى الدراسات بأن فيروس كورونا هو مرض حيواني المصدر، أو مرض مُعد ينتقل إلى البشر من الحيوانات، وإن ما يقرب من ثلثي جميع الأمراض الناشئة هي أمراض حيوانية المصدر، و 71 في

المائة منها نشأت في الحياة البرية، وتشمل هذه بعض الأوبئة الأكثر فتكاً في الآونة الأخيرة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والإيبولا، سارس، وكوفيد-19، لقد ازداد ظهور الأمراض بزيادة تعدى الإنسان على الطبيعة وتأثيرات التغير المناخي، لقد تغيرت ثلاثة أرباع مساحة اليابسة على الأرض بشكل كبير من خلال الاستخدام البشري، وحدث انقراضات لكثير من الأنواع بمعدل غير طبيعي، نشأت بعض الأمراض الجديدة (مثل فيروس كورونا)، عندما تم اختراق الحواجز الطبيعية بين البشر والحيوانات، عندما انتهك الإنسان موائل الحياة البرية وأخذ في الاستهلاك المفرط لها، والاتجار القانوني وغير القانوني في الحياة البرية وللكتير من الحيوانات البرية وإحضارها إلى سكن الإنسان، مما عرضه للإصابة بأمراض جديدة غير مألوفة في السابق (Doshi, Gentile, 2020: 1).

ارتبطت الأوبئة والأمراض بتصاعد قضايا البيئة وتغير المناخ عالمياً، مع إثبات العلماء أن التوسعات الرأسمالية، وتدمير الغابات في عدد من دول العالم عززا من فرص انتشار الفيروسات من الحيوانات إلى البشر، خاصة أنها قد لا تجد موائل في البيئة التي تظهر فيها (حنفي، 2020، ص3)، وظهرت مطالبات دولية تدعو إلى توسيع إطار الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين لتشمل مجالات الأوبئة، وتغير المناخ وقضايا البيئة، وذلك باعتبار أن هذه القضايا وإن لم تكشف حتى الآن عن وجهها الكارثي، إلا أنه يعتقد بأن تداعياتها على المستوى الكوني ستكون أشد قسوة وأكثر خطورة من جائحة كورونا (رفعت، 2020، ص10).

يفيد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 22 مايو 2020، بأن بروز الأمراض الحيوانية المنشأ مرتبط في غالب الأحيان، بالتغيرات البيئية الناجمة عادة عن النشاط البشري من تعديل في استخدامات الأراضي وتحويلها إلى مزارع وغيرها، وإلى التغير المناخي وتأثيراته على البيئة، لقد ارتبط تفشي الأمراض المختلفة بإزالة الغابات، وخسارة التنوع البيولوجي، ومن الأمثلة على ذلك عندما وصل الضباب الدخاني من الغابات الإندونيسية عام 1998 إلى ماليزيا، ما أجبر خفافيش الفاكهة على البحث عن الغذاء في مكان آخر أقرب إلى مزارع الإنسان، ووصلت إلى مزارع المانجو التي تغذت عليها وسال لعابها وبرازها على هذه الثمار، وأكلتها الخنازير، وتعامل معها العاملون في مزارع الفاكهة والخنازير وأدت إلى وفاة المئات من العاملين في هذه المزارع وانتشار المرض (التصاص، 2020: 180).

إن تفتش الأوبئة ما هو إلا نتاج طبيعي لتدخل الإنسان في انتهاك النظم البيئية وتدمير التنوع البيولوجي، واستغلال الحيوانات البرية في المأكل والملبس وغيرها، مما أدى إلى إزالة الحاجز الطبيعي بينهما، حيث أفرط الإنسان بإزالة الغابات وحرقها، وزيادة حرق الوقود الأحفوري، وارتفاع درجات الحرارة، وتغير المناخ، وزيادة الانبعاثات وتلوث الهواء والماء والتربة، وزيادة كمية المخلفات، وعدم الاهتمام بالسلامة البيئية لمياه الشرب والصرف الصحي والتدخل السليبي في نظم التغذية للحيوانات آكلة العشب، كل ذلك أدى إلى زيادة التلامس بين الحيوانات البرية الخازنة والحاضنة للفيروسات القاتلة فزيادة التلامس مع بيئة الإنسان، والصيد والقنص والتغذية على هذه الحيوانات البرية، أدى إلى ظهور الجوائح والأمراض مثل الإيدز، الإيبولا، وسارس، وفيروس كورونا، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في سلوكيات البشر وبناء الجدار الواقي والحاجز بين النظم البيئية للحياة البرية، وبيئة الإنسان، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحمايته، فكلما زاد تدهور النظم البيئية الطبيعية، زادت معدلات ظهور الجوائح والأمراض (القصاص، 2020: 180).

أثار ظهور كوفيد-19، جدلاً واسعاً بين العديد من الدول حوله، فهناك من اعتبره حرباً بيولوجية (وهي أسلحة يتم فيها استخدام كائنات دقيقة مثل الفيروسات والبكتيريا، والفطريات، والسموم، بحيث يتم إنتاجها عمدًا لتسبب المرض والموت للبشر، أو الحيوانات، أو النباتات)، تديرها سرًا بعض البلدان، الأمر الذي اعتبره البعض أنها فرصة للكشف عن مثل هذه البرامج التي يتم تشغيلها حول العالم، ووضع حد لها، واتخاذ خطوات على المستوى الدولي لإنهاء جميع برامج الأسلحة البيولوجية (علم الدين، 2020: 56).

أصاب كوفيد-19، العملية الاقتصادية على مستوى العالم بكافة مراحلها: الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، وضربت نظام الاعتماد المتبادل في جميع مفاصله، وانكشفت المخاطر الاقتصادية والأمنية الناتجة عن اعتماد الدول على غيرها في إنتاج حاجاتها الأساسية وخاصة في قطاعات الغذاء والأدوية، كما أعادت الدور المركزي للدولة القومية (البهي، 2020: 20)، كما أسفر كوفيد-19 عن إعادة جدولة الأجندة الدولية لتحتل بعض القضايا الدولية موقع الصدارة في الوقت الذي تتراجع فيه قضايا أخرى، وهو ما يرجع في جوهره لتنامي المخاطر المتولدة عن بعضها لتطول ليس فقط الأمن القومي للدول، بل الأمن الإنساني أيضا، فتراجعت مثلاً القضايا العسكرية والدينية، وبرزت القضايا الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية (دحمان، 2020: 65)، فقد أدت عمليات الإغلاق

الاقتصادية والاجتماعية استجابة لكوفيد-19، إلى تغيرات ملحوظة في بيئة الأرض، على الأقل على المدى القصير، حيث قام علماء الفضاء (ناسا)، باستخدام الأقمار الصناعية والمراقبة الأرضية لتتبع آثار الإغلاق على الهواء والأرض والماء والمناخ، لوحظ خلالها أن هناك تحسن وانخفاض في بعض الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتحسن في جودة الماء والهواء (Seadler,2020)، ورغم تداعيات كوفيد-19 السلبية على الحياة البشرية على كوكب الأرض وتهديد وجوده بالفناء، إلا أن كوفيد-19، كان له آثار إيجابية على البيئة الطبيعية للكوكب.

الآثار الإيجابية لجائحة كوفيد-19 على البيئة الطبيعية

صحيح أن كوفيد-19 أحدث ذعرًا ممتدًا عبر الحدود وعلي امتداد القارات حول العالم، وأثار حالة من الفزع، وحصد أرواحًا كثيرة من البشر حول العالم ولايزال، غير أن كوفيد-19 لم يكن شرًا مطلقًا، بل منح الأرض فترة إراحة وهدنة ربما كان كوكب الأرض في حاجة إليها، لقد جعل الأرض تلتقط أنفاسها (محمد، 2021: 184)، فباننتشار كوفيد-19 مع بداية العام 2020 في العديد من دول العالم، أغلقت البلدان المتضررة وغيرها مدنها ومصانعها وقيدت حركة المواطنين لتقليل انتشار الفيروس، وعلي الرغم من الجوانب السلبية التي أحدثتها في العالم إلا أنه أحدث تأثيرًا إيجابيًا على البيئة الطبيعية، فنتيجة الإغلاق وتطبيق الإجراءات الاحترازية، انخفضت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، كما قلل من التلوث البيئي بشكل كبير في جميع أنحاء العالم وتحسنت جودة الهواء والماء (Khan,Shah,2020: 521)، ويمكن عرض بعض الآثار الإيجابية لكوفيد-19 على القضايا البيئية خلال فترة الإغلاق وتطبيق الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الجائحة:

1- التأثير على غازات الاحتباس الحراري

تراجعت انبعاثات أول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكربون أهم غازات الاحتباس الحراري، وظهر هذا الانخفاض بوضوح في البلدان التي ظهر فيها كوفيد-19 واتخذت فيها تدابير صحية على نطاق واسع ومشدد، ومن بين الأسباب التي أدت لهذا الانخفاض توقف حركة النقل التي تشكلت في 23 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية، وتوقف حركة الطيران، وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمواجهة تفشي الجائحة إلى تعطيل عملية الاقتصاد ودفعت إلى انخفاض بنسبة 58 في المائة في انبعاثات الكربون اليومية، مما يؤكد أن الجائحة قد قللت بشكل حاد من التأثير البشري في البيئة (يوسف، 2020: 63)، كذلك وجد باحثون في نيويورك أن مستويات

أول أكسيد الكربون الناتج عن السيارات انخفض بنحو 50 في المائة مقارنة بالعام الماضي (2019)، وانخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل حاد (محمد، 2021: 186).

2- التأثير على جودة الهواء

انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين (NO_2)، أحد الملوثات الكبيرة للهواء وذلك بسبب مرحلة الحجر الصحي التقييدي الأولية الذي فرض، وتوقف حركة السيارات ومحطات الطاقة والعمليات الصناعية، ظهر هذا الانخفاض والتحسين وفق صور الأقمار الصناعية الصادرة عن وكالة الفضاء ناسا (NASA)، ووكالة الفضاء الأوروبية (ESA)، وكانت بداية الانخفاض فوق المناطق الصناعية في الصين وانتشر مع انتشار الفيروس إلى إيطاليا نظرًا للانخفاض في النشاط الصناعي وحركة مرور المركبات وبالتالي تحسنت جودة الهواء (يوسف، 2020: 62)، قدرت منظمة الصحة العالمية، أن تلوث الهواء يقتل سبعة ملايين شخص كل عام في جميع أنحاء العالم وأن أكثر من 80 في المائة من سكان الحضر يتعرضون لهواء غير صحي، في الصين انخفضت انبعاثات الغازات الضارة والملوثات الأخرى بنسبة 25 في المائة في بداية العام 2020، وتحسنت جودة الهواء بنسبة تصل إلى 1,4 في المائة، ففي 337 مدينة في جميع أنحاء الصين قدرت منظمة الصحة العالمية أن هذا التغيير قد أنقذ حياة 50,000 شخص في الصين (Khan,Shah,2020: 522).

كذلك حصل انخفاض في مادة جسيمات الغلاف الجوي ($PM_{2.5}$)، وهي مادة دقيقة تعتبر السبب الرئيسي للوفاة بسبب تلوث الهواء، ومن أخطر الملوثات والمواد المسرطنة، قدرت منظمة الصحة العالمية أنه في كل عام تحدث أكثر من 4 مليون حالة وفاة بسبب هذه الملوثات، مما يتسبب في أمراض القلب، والسكتات الدماغية، وسرطان الرئة، والتهابات الجهاز التنفسي، بعد الإغلاق الناجم عن الجائحة انخفض مستوى $PM_{2.5}$ بشكل كبير وتمت حماية آلاف الأرواح من آثاره (Khan,Shah,2020: 522)، فشهدت العاصمة الهندية، نيودلهي والتي غالبًا ما تنصدر قوائم المدن الأكثر تلوثًا في العالم، انخفاضًا بنسبة 60 في المائة في مستويات جسيمات الغلاف الجوي ($PM_{2.5}$) من 23 مارس إلى 13 أبريل 2020 مقارنة بالفترة نفسها في عام 2019، ولأول مرة منذ عقود استطاع سكان ولاية البنجاب شمال الهند رؤية سلسلة جبال الهيمالايا على بعد أكثر من مئة ميل بسبب انخفاض تلوث الهواء الناجم عن إجراءات الإغلاق في البلاد (يوسف، 2020: 63-64)، وفي الصين ووفقًا لتحليل أجراه عالم في جامعة ستانفورد قام فيه بقياس مستويات $PM_{2.5}$ وجد أن إجراءات الحجر

الصحي خلال شهرين فقط في الصين من شأنها إنقاذ حياة 4 آلاف طفل تحت سن الخامسة، و73 ألفاً فوق سن 70، وأن عدد الأرواح التي سيتم إنقاذها جراء انخفاض معدلات التلوث في الصين أكثر 20 مرة من عدد الأرواح التي فُقدت نتيجة كوفيد-19 (محمد، 2021: 187-188).

3- التأثير على استنفاد الأوزون

الثام ثقب الأوزون واستمراره في التعافي وقدرته على الالتئام الذاتي بشكل كامل، وربط بعض الباحثين في وكالة الفضاء الأوروبية (ESA) إنه من المرجح أن يغلق الثقب من تلقاء نفسه بسبب انخفاض معدلات تلوث الهواء خاصة غازات CFCs، عقب الجائحة (يوسف، 2020: 64)، وهذا ما أكدته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بأن أُغلق ثقب الأوزون في القطب الجنوبي الذي حطم الرقم القياسي لعام 2020 في نهاية شهر ديسمبر بعد موسم استثنائي بسبب الظروف الجوية التي تحدث بشكل طبيعي وتأثيرات جائحة كوفيد-19، وذكرت خدمة مراقبة الغلاف الجوي التابع للاتحاد الأوروبي (كوبيرنيكوس)، أن تحليلات الأوزون أظهرت أن ثقب الأوزون قد انغلق في 28 ديسمبر 2020 (World Meteorological Organization, 2021)، كما أفاد باحثون في وكالة الفضاء ناسا، أن تركيز الأوزون فوق مناطق القطب الشمالي من الكرة الأرضية انخفض بنحو 240 وحدة ديسون في 12 مارس 2020، مقارنة بتركيز الأوزون في 12 مارس 2019، هذه المستويات المنخفضة نادرة جداً وتحدث مرة واحدة كل عقد تقريباً (Khan, Shah, 2020: 526).

4- التأثير على خسارة التنوع البيولوجي

تراجعت خسارة التنوع البيولوجي بعض الشيء، نتيجة لفرض القيود والإجراءات الاحترازية، وانعزال البشر في بيوتهم لمحاولة السيطرة على انتشار المرض، حيث أصبح المجال مفتوحاً أمام بعض الحيوانات لاكتشاف العالم في غياب البشر، وعادت العديد من الأنواع إلى موائلها الطبيعية منذ بدء الإغلاق وعودة الحيوانات البرية والكائنات البحرية وأعطيت لهم فرصة للتكاثر، بسبب خفض التلوث وتحسن نسبة الأكسجين في المياه والذي سارع في تعافي المخزونات السمكية والكائنات البحرية الأخرى (Khan, Shah, 2020: 526)، وقلة حركة السفن في البحار أعطى مجالاً للكائنات البحرية للسباحة بهدوء، وبدون إزعاج ولوحظت الأسماك الصغيرة بشكل أكثر بكثير مما كانت عليه سابقاً، على سبيل المثال، نتيجة الإغلاق الكبير الذي حصل في إيطاليا شوهده في مدينة البندقية عودة البجع إلى القنوات مرة أخرى، الأمر الذي لم يشهده سكان المدينة منذ 60 عاماً على الأقل (يوسف، 2020: 65).

5- التأثير على جودة المياه

تحسنت جودة المياه في الأنهار والمسطحات المائية، فقد أدى توقف تصريف النفايات السائلة من المصانع وغيرها من النفايات في المياه إلى تأثير إيجابي واضح على جودة المياه، ومن الأمثلة على ذلك نهر الجانج في الهند، أحد أكثر الأنهار تلوثاً في العالم، والذي يعتبر مكباً لنفايات الكثير من المصانع على طول النهر، وكلف الحكومة الهندية الكثير من الأموال دون أي نجاح، ووفقاً لتحليلات المجلس المركزي لمكافحة التلوث في الهند للمياه لوحظ تحسن بنسبة 40-50 في المائة في جودة المياه في نهر الجانج، وأفاد المعهد الهندي للتكنولوجيا (روركي)، أن مياه نهر جانجا أصبحت صالحة للشرب بعد عقود، فقد تمكن الإغلاق بسبب جائحة (كوفيد-19) من تحقيق ما لم تستطع الحكومات تحقيقه لسنوات طويلة (Khan,Shah,2020: 526).

إن ما اكتشفه العالم خلال فترة الإغلاق بسبب (كوفيد-19) من آثار إيجابية على البيئة والطبيعة، لا بد وأن يؤخذ بعين الاعتبار مستقبلاً (في عالم ما بعد كوفيد-19)، وليس فقط تحت وقع الأزمات الخانقة التي أخضعت أحكامها على البشر (جعيدان، 2020)، وأن القضايا البيئية ومشكلاتها ليست بالمستحيل أو المتعذر حلها في حال قام البشر والدول بإعادة النظر في طرق الإنتاج والاستهلاك والتعاون بشكل جماعي لمواجهتها وأخذ حماية البيئة بعين الاعتبار وإن كلفها ذلك التنازل عن جزء من رفاهيتها وسيادتها.

الدراسات المستقبلية

يمكن اقتراح عدة موضوعات مستقبلية تستحق الدراسة مثل قضية تغير المناخ التي تعتبر على رأس اهتمامات الدول، كذلك دراسة نقص الموارد كالمياه على سبيل المثال ودورها في التعاون الدولي والصراع بين الدول المشتركة في الأحواض النهرية والبحار، وأثر الجوائح والأوبئة على الدول، وخصوصاً بعد ظهور جائحة كورونا وما شهده العالم من أحداث غير مسبوقه في تعاملات الدول فيما بينها، الأمر الذي ينبغي على الباحثين دراسة العلاقات الدولية خلال فترة الأزمات وكيفية مواجهتها، والاهتمام الدولي بالبيئة والمحافظة عليها وتوحيد الجهود العالمية وتقريب وجهات النظر بين دول الشمال والجنوب، كذلك من الموضوعات المستقبلية التي تستحق الدراسة؛ إنشاء المنظمة العالمية للبيئة، ومراكز الفكر والرأي في الدول العربية المهتمة بالقضايا والمشكلات البيئية.

الخاتمة

استهدف هذا البحث الإجابة عن التساؤلات التي تم عرضها بالمشكلة البحثية والسؤال الرئيسي الذي تم طرحه (إلى أي مدى صارت القضايا والمشكلات البيئية تمثل عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية خلال عالم ما بعد الحرب الباردة؟)، للفترة الزمنية منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى 2020، وتم استخدام المنهج الاستقرائي، وقُسمت الدراسة إلى ثلاث محاور؛ المحور الأول عرض إطار نظري ومفاهيمي للقضايا البيئية، وتناول المحور الثاني القضايا البيئية وموضوعاتها وآثارها على العلاقات الدولية، وعرض المحور الثالث القضايا البيئية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، وآثارها الإيجابية على القضايا البيئية، وتوصلت الدراسة إلى أن موضوعات البيئة وقضاياها أصبحت ذا أهمية متزايدة في العلاقات الدولية خلال عالم ما بعد الحرب الباردة، وتم إدراج القضايا البيئية في جداول الأعمال الدولية وعلى أعلى مستويات التمثيل، ويمكن إيجاز أبرز النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال ثنايا هذا البحث فيما يلي:

أولاً: النتائج

- 1- تُعد القضايا البيئية من أهم موضوعات العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت القضايا والمشكلات البيئية ذات تأثير قوى على سياسات الدول فيما بينها ومحل تعاون أو تعارض وتصادم بينها، خاصة بين دول الشمال ودول الجنوب.
- 2- أصبحت القضايا البيئية تُناقش على أعلى مستويات تمثيل الدول في المؤتمرات (مؤتمرات القمة)، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي.
- 3- تعدد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية البيئية متعددة الأطراف والتي وضعت الأسس والمبادئ الأساسية المتفق عليها بين الدول للحد من آثار القضايا البيئية والمشكلات الناجمة عنها إلا أنه لم يُنفذ منها ويطبق على أرض الواقع إلا القليل وتتصل دول الشمال من التزاماتها اتجاه دول الجنوب.
- 4- إن القضايا البيئية متداخلة ومُعقدة يصعب حلها ودراساتها إلا في إطار متكامل، وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- 5- القضايا البيئية قضايا عالمية من الدرجة الأولى، والتي تستدعي تعاون وتكاتف جميع دول العالم من أجل إيجاد حلول لها، وإشراك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في العمل البيئي.

- 6- أتاحت المؤتمرات الدولية والعالمية بشأن حماية البيئة مجالاً مناسباً لطرح القضايا البيئية عالمياً وتبادل وجهات النظر والرؤى بين دول الشمال ودول الجنوب، والتي توصل في أغلبها إلى وضع قواعد العلاقات الدولية في مجال حماية البيئة ومنع تدهورها رغم العراقيل والعقبات التي واجهتهم.
- 7- تحسن ملحوظ في القضايا البيئية خلال فترة الإغلاق بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) جراء وقف أو الحد من النشاط البشري والصناعي، ما أعطى للبيئة فترة نقاهة.

ثانياً: التوصيات

- 1- ينبغي ترقية وتحديث برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ليستوعب العمل الجماعي البيئي وتنظيم الاتفاقيات بشأن حماية البيئة وإلزام الدول الأطراف فيها بتطبيقها والالتزام بنصوصها، ويحبذ بأن لو تم إنشاء منظمة عالمية للبيئة، تضم تحتها كل البرامج والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف العالمية وتكون مسؤولة وحدها عن قيادة وتوجيه الجهود العالمية لمكافحة (والتكيف) مع المخاطر البيئية، وحماية البيئة.
- 2- تشجيع الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات البيئية لفتح مراكز للفكر والرأي تعمل على دراسة الأوضاع في القارة الأفريقية، ووضع نقاط محددة في مجال العمل البيئي وتوعية شعوب المنطقة بأهمية المحافظة على البيئة وبرامج التنمية المستدامة.
- 3- جعل القضايا البيئية كونها من القضايا الملحة والعالمية وذات أهمية بالنسبة لجميع دول العالم باختلاف مستوياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية أحد أقسام حقل العلاقات الدولية (العلاقات البيئية الدولية).
- 4- إعادة النظر في تنظيم وترتيب المكتبة العربية ومحتوياتها خاصة تلك المتواجدة على المواقع الإلكترونية، وعمل برامج لحقوق الملكية للرسائل العلمية للطلاب وتحسينها من السرقة وتزييف للحقائق.
- 5- أوصى الباحثون في مجال العلوم السياسية بزيادة البحث والدراسة في مجالات البيئة لما لها من أهمية لاستمرار حياتنا على كوكب الأرض، وأهميتها في مجالات العلاقات الدولية، كالدراسات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية ومجالاتها في العمل البيئي، والصراع على ندرة الموارد، والتعاون والصراع ما بين الدول المشتركة في الأنهار الدولية، والأمن البيئي، واللاجئون البيئيون، والأوبئة وتأثيرها في العلاقات الدولية، وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة.
- 6- أخذ الدروس المستفادة من جائحة كورونا (كوفيد-19) في العلاقات الدولية، بشكلها السلبي والإيجابي، وإعادة النظر في طرق حياتنا واستهلاكنا وتعاملنا مع البيئة، وما يحدث في أقصى الشرق يظال ولو بعد حين أقصى الغرب.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. أبو النصر، مدحت & محمد، ياسمين مدحت (2017). التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، الطبعة الأولى، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص83.
2. أرناؤوط، محمد السيد (2000)، الإنسان وتلوث البيئة، الطبعة الثانية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
3. إكيرسلي، روبن (2016). النظرية الخضراء، تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضراء، (603-649)، الطبعة الأولى. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. الألفي، عادل ماهر (2011). الحماية الجنائية للبيئة، الطبعة لا توجد. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
5. إمبابي، محمد على سيد (1998). الاقتصاد والبيئة" مدخل بيئي"، الطبعة الأولى. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
6. أمين، جوزيف رامز (27-28 مايو 2001). قضية دفن النفايات النووية والخطرة في إفريقيا. ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية (أفريقيا والنفايات النووية والخطرة). معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
7. بدوي، محمد طه (2010). مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، الطبعة لا توجد، الإسكندرية.
8. برهوم، وائل منصور أحمد (2012). المشكلات البيئية المتضمنة في محتوى كتاب الجغرافيا للصف الثامن الأساسي ومستوى اكتساب الطلبة لها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية: غزة.
9. بشير، هشام (2011). حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
10. بن صايم، بونوار & بوشامة، محمد (ديسمبر 2018). الأمن البيئي في أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل- المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الرابع.
11. البهي، رعدة (يوليو 2020). الأوبئة ومآلات التغيير العالمي في النظرية البنائية، السياسة الدولية (ملحق اتجاهات نظرية)، العدد 221، المجلد 55.
12. توفيق، سعد حقي (2010)، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة: الخامسة، المكتبة القانونية، بغداد.
13. جعيان، ماهر (2020/4/20). تعافي الطبيعة في زمن الكورونا.. هل هو "عام السعد"؟، تونس ULTRA, <https://ultratunisia.ultrasawt.com>, تاريخ الزيارة: 2021/1/25.
14. الحسن، شكري إبراهيم (2019). مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها، الطبعة الثانية. العراق: دار المعارف للكتب الجامعية.
15. حسن، عمار على (يناير 2006). البيئة والعلاقات الدولية.. مفاهيم واقتراحات حديثة، السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 41، (86-89).

16. حمد، موسي محمد مصباح (2019). حماية البيئة من أخطار التلوث وفقاً للقانون الدولي والتشريعات الوطنية، الطبعة الأولى. مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع.
17. الحمدوني، عبد الستار يونس (2013). الحماية الجنائية للبيئة دراسة مقارنة في الأحكام الموضوعية، الطبعة لا توجد. مصر: دار الكتب القانونية.
18. الحناوي، عصام (2008). قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب، الطبعة الثانية. بيروت: المنشورات التقنية-مجلة البيئة والتنمية.
19. حنفي، خالد على (يوليو 2020). الأوبئة ونظريات العلاقات الدولية.. اختيار تفسيري، السياسة الدولية-ملحق اتجاهات نظرية، العدد 221، المجلد 55.
20. خثيم، مصطفى عبد الله (2004). موسوعة علم العلاقات الدولية، الطبعة الثانية. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
21. دار النشر باللغات الأجنبية، (2020). يوميات معركة الصين مع الوباء، 23 يناير-23 فبراير 2020، ترجمة: إيمان سعيد، مراجعة: بنغ تشويون، الطبعة الأولى، القاهرة: بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية.
22. دان، تيم & كوركي، ميليا وسميث، ستيف (2016). نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديماء الخضراء، الطبعة الأولى. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
23. دحمان، غازي (صيف 2020). النظام الدولي ما بعد كورونا هل تعاد هندسته؟، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 182.
24. دريسنر، سيمون (2019). مبادئ الاستدامة، ترجمة: حنان الصفتي، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
25. رشاد، سوزي محمد (2015). دور الإدارة العالمية في تحقيق الأمن البيئي في إطار الرؤية الشاملة للأمن الإنساني، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السنوي 30 لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، بعنوان: الأمن الإنساني في أفريقيا "التحرر من الخوف، التحرر من الفقر، العيش بكرامة"، المنعقد خلال الفترة من 26-28 مايو 2015، القاهرة.
26. رفعت، سعيد (صيف 2020). جائحة كورونا وتداعياتها السياسية دولياً وإقليمياً وعربياً، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 182.
27. الزعبي، أحلام (سبتمبر 2019). المشكلات البيئية، العربي، [https:// e3arabi.com](https://e3arabi.com)
28. سايل، سعيد (2020/11/26). فيروس كورونا وبوادر ظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر، المجلد 2، العدد 3.
29. سعادي، محمد (2019). اللاجنون البيئيون نحو حتمية تطور القانون الدولي لحماية اللاجئين، الطبعة الأولى. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع.
30. سعيد، دارا محمد أمين (2015). حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية والصكوك الدولية والقوانين الوطنية، الطبعة الأولى. الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر.

31. سلامة، احمد عبد الكريم (2009). قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث- تنمية الموارد الطبيعية)، الطبعة لا توجد، القاهرة: دار النهضة العربية.
32. سماح، محمد عبد الفتاح (2020). الحق في البيئة والحق في التنمية وإشكالية التوفيق بينهما، الطبعة الأولى. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع.
33. الشواري، أسماء محمد عبد الله (2012). الإطار التشريعي للحماية القانونية للبيئة في ليبيا، (رسالة ماجستير). ليبيا: الأكاديمية الليبية لطرابلس.
34. الشيب، هادي & يحي، رضوان (2017). مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية: برلين- ألمانيا.
35. طراف، عامر (2008). التلوث البيئي والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
36. طشطوش، هايل عبدالمولى (2010). مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، الأردن.
37. عبد اللطيف، أمل & رضواني، نوال (2017). التعاون الدولي في مكافحة التغيرات البيئية الإتحاد الأوروبي نموذجاً (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
38. عبد الله، إيناس سعدي (2015). الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية، الطبعة الأولى. العراق - بغداد: أشور بانبيال للكتاب.
39. عبد المقصود، زين الدين (1997). البيئة والإنسان دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة، الطبعة الثانية. الإسكندرية: منشأة المعارف.
40. عبد الهادي، هويدا عبد العظيم (2018). اتجاهات التطور العالمي في الاقتصاد الأخضر، السياسة الدولية، محلق: البيئة والتنمية المستدامة، العدد 213، المجلد 53.
41. العتيق، أحمد مصطفى (2018). البصمة الإيكولوجية قضايا في البيئة والحضارة، تقديم: أحمد زكريا الشلق، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الثقافة العلمية (37).
42. عطية، ممدوح حامد (2018). إنهم يقتلون البيئة، تقديم: محمد عبد الفتاح القصاص، الطبعة الثالثة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
43. العقابي، على عودة (2010). العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد.
44. علم الدين، محمود (يوليو 2020). جائحة كورونا: المخاطر المتجددة من الحروب البيولوجية في عصر الثورة الصناعية الرابعة، السياسة الدولية، العدد 221، المجلد 55.
45. على، محمد أبو سريع (يناير 2018). آفاق التنمية المستدامة في مصر.. الحوكمة البيئية مدخلا، السياسة الدولية، محلق: البيئة والتنمية المستدامة، العدد 213، المجلد 53.
46. عليان، نانسي (2021). فيروس كورونا المستجد الكابوس القادم من الشرق الأقصى، الطبعة الأولى، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

47. الغريري، باسل حسين زغير (ديسمبر 2006). أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية، مجلة الساتل، العدد الأول، مصراتة، ليبيا.
48. فتح الله، محمود رجب (23-24 إبريل 2018) الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في قضايا البيئة، أطروحة مقدمة إلى مؤتمر القانون والبيئة بكلية الحقوق - جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
49. فرج، أنور محمد (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السلمانية.
50. القانون الليبي رقم (15) لسنة 2003 في شأن حماية وتحسين البيئة.
51. القصاص، هشام (يوليو 2020). ظهور الجوائح وانتهاك النظم الأيكولوجية، السياسة الدولية، العدد 221، المجلد 55.
52. كافي، مصطفى يوسف (2013). اقتصاديات البيئة والعولمة، دمشق- سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
53. كرار، عصام عباس بابكر (2015). الإنسان والبيئة مشكلات بيئية معاصرة، السودان.
54. محمد، محمود على (2021). جائحة كورونا بين نظرية المؤامرة وعقوية الطبيعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
55. مختار الصحاح/ للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، عنى بترتيبه: محمود خاطر، الطبعة الثامنة، القاهرة: دار المعارف، 2019.
56. المقدادي، كاظم (2007). المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة.
57. مقلد، إسماعيل صبري (2011). العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، الطبعة الأولى. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
58. مقلد، إسماعيل صبري (2013). السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية: القاهرة، جمهورية مصر العربية.
59. مقيلي، إسماعيل عياد (2002). التلوث البيئي، الطبعة الأولى، ليبيا: دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الزاوية.
60. منظمة الصحة العالمية، التسلسل الزمني لاستجابة منظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد-19. (2020/12/15) www.who.int/ar/news/item/08/-11-1441-covidtimeline
61. ويلكينسون، بول (2013). العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: لبنى عماد تركي، الطبعة الأولى. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
62. يوسف، عبدالمسيح سمعان (يوليو 2020). تأثير انتشار جائحة كورونا في البيئة العالمية. السياسة الدولية، المجلد 55، العدد 221.

63. Kegley, Charles W. & Blanton, Shannon L. (2017). *السياسة العالمية التوجهات والتحولات*، ترجمة: منير بدوي & غالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر .

المراجع الأجنبية

1. Dalby, Simon (2016). *Environment and International Politics: Linking Humanity and Nature*. In Sosa Nunez, Gustavo& Atkins, ED. 9- Environment, Climate Change and International Relations (P.P42-59). Bristol, England: E-International Relations Publishing.
2. Detraz, Nicole& Betsill, Michele M. (2009). **Climate Change and Environmental Security: For Whom the Discourse Shifts**, International Studies Perspectives, VOL,10, p303.
3. Doshi, Sahir & Gentile, Nicole (Aprill20/2020). When Confronting a Pandemic, We Must Save Nature to Save Ourselves, Center for American Progress, www.americanprogress.org/issues/green/reports/2020/04/20/483455/confronting-pandemic-must-save-nature-save
4. Global Footprint Network (2021). Ecological Footprint, <https://web.archive.org/web/20210123170314/https://www.footprintnetwork.org/our-work/ecological-footprint/>
5. Global Footprint Network(9April2018). Has Humanity's Ecological Footprint Reached Its Peak? <https://web.archive.org/web/20210123185555/https://www.footprintnetwork.org/2018/04/09/has-humanitys-ecological-footprint-reached-its-peak/>
6. Hall, Nina (2016). **The Institutionalisation of Climate Change in Global Politics**. In Sosa Nunez, Gustavo& Atkins, ED. Environment, Climate Change and International Relations (P.P60-74). Bristol, England: E-International Relations Publishing.
7. Harris, Frances.a (2004). **Human- Environment Interactions**, in Global Environmental Issues, Edited by: Frances Harris, Chapter1, England: John Wiley& Sons, Ltd.
8. Harris, Frances.b (2004). **Sustainable Development**, in Global Environmental Issues, Edited by: Frances Harris, Chapter1, England: John Wiley& Sons, Ltd.
9. Icata, L Angela. (Dec2019). *Reinforcing Environmental Degradation with Market-Based Sustainability Schemes*, E-International Relations. www.e-

[ir.ingo/2019/12/31/reinforcing-environmental-degradation-with-market-based-sustainability-schemes .p3.](https://www.researchgate.net/publication/352111111/reinforcing-environmental-degradation-with-market-based-sustainability-schemes)

10. Khan.I, Shah.D&Shah.S. S(16November2020). Covid-19 Pandemic and its Positive impacts on environment: an updated review, International Journal of Environmental Science and Technologypp521-530. SPRINGER.
<https://link.springer.com/article/10.1007/s13762-020-03021-3>
11. Longman Wordwise Dictionary (2007). Eighth impression, Pearson Longman.
12. Pereira, Joana Castro (June 2015). *Environmental issues and international relations, a new global (dis) order- The role of international Relations in promoting a concerted international system*, Portugal, Lusiada University. SCIELO.
http://www.scielo.br/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S0034-73292015000100191
13. Seadler, Abigail (16 December2020). Seeing the Covid-19 Pandemic Space, NASA,
<https://climate.nasa.gov/ews/3054/seeing-the-covid-19-pandemic-from-space>
14. United Nations: Sustainable Development Goals,
www.un.org/sustainabledevelopment
15. World Meteorological Organization(6Jan2021). Record-breaking2020 Ozone hole closes, <https://public.wmo.int/en/media/news/record-breaking-2020-ozone-hole-closes>